جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
alaa.hussain@s.uokerbala.edu.iq

جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
Shayma.r@uokerbala.edu.iq

برامج الدعم الحكومي ودورها في الحد من الفقر في العراق
(البطاقة التموينية أنموذجا للمدة 2004-2022)

Government support programs and their role in reducing poverty in Iraq
ration card as a model for the period 2004-2022

الاء عباس حسين عبد
Alaa Abbas Hussein Abd

شيماء رشيد محيسن
Shaima Rashid Muhaisen

المستخلص

يهدف البحث إلى دراسة دور برامج الدعم الحكومي لاسيما برنامج البطاقة التموينية في الحد من الفقر, وأعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في إطار النظريات الإقتصادية والمنهج الكمي القياسي القائم على الاقتصاد القياسي بتطبيق الأساليب القياسية الحديثة التي الإحصائي القياسي (Eviews),وجاءت نتائج التحليل بإنخفاض تخصيصات دعم البطاقة التموينية في العراق بعد عام(2003)لمدة الدراسة (2004-2022), نتيجة اتباع سياسات إلغاء الدعم الحكومي وذلك انعكس على تقليص مفردات البطاقة التموينية وتناقص عدد الأشهر المستلم عنها البطاقة التموينية فضلا عن حجبها شرائح معينة في المجتمع والذين يزيد دخلهم الشهري عن (مليون ونصف دينار عراقي) شهريا, ونتيجة البحث اثبتت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع (الفقر)والمتغير المستقل(تخصيصات البطاقة التموينية) وهو ما يتماشى مع الو اقع الفعلي للدعم الحكومي للبطاقة التموينية في الاقتصاد العراقي الذي يكون معرضا للصدمات الخارجية تبعا لطبيعته الريعية المعتمدة على النفط الخام

الكلمات المفتاحية: برامج الدعم الحكومي، الفقر، البطاقة التموينية

Abstract

The research aims to study the role of government support programs, especially the ration card program in reducing the phenomenon of poverty, and the research relied on the descriptive analytical approach within the framework of economic theories and the standard quantitative approach based on econometrics by applying modern standard methods that the standard statistician (Eviews), The results of the analysis came with a decrease in ration card subsidy allocations in Iraq after the year (2003) for the study period (2004-2022), as a result of following the policies of canceling government subsidies, which was reflected in the reduction of the ration card items and the decrease in the number of months received by the ration card, as well as blocking certain segments of society whose monthly income exceeds (one and a half million Iraqi dinars) per month, and the result of the research proved

the existence of a long-term equilibrium relationship between the variable The dependent (poverty) and the independent variable (ration card allocations), which is in line with the actual reality of government support for the card

Keywords: Government support programs, poverty, ration card

المقدمة

تعد برامج الدعم الحكومي احد الاجراءات والبرامج التي تقدمها الحكومة عن طريق الانفاق العام وهي تقر بموجب الموازنة العامة للدولة تستهدف فيها فئات محددة الفقيرة من المجتمع واهم برامج الدعم الحكومية هي برنامج البطاقة التموينية نتيجة للظروف الاستثنائية التي مر بها العراق في الحد من ظاهرة الفقر في العراق للمدة (2004-2022) بالاعتماد على الجانب التحليلي ,معززا بأساليب القياس الاقتصادي لاختبار ومقارنة النظرية بالو اقع .

اولا :أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية توجيه الإنفاق الحكومي تجاه برامج الدعم الحكومي الهادفة للحد من الفقر في العراق ولاسيما برنامج البطاقة التموينية لما له تأثير على الأفراد دون خط الفقر, كما يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الدعم الحكومي ,و إيجاد العلاقة بين برامج الدعم الحكومي ومؤشرات الفقر.

ثانيا: مشكلة البحث:

تكمن في السؤال الاتي هل ان برنامج البطاقة التموينية له دور في الحد من ظاهرة الفقر في العراق للمدة (2004-2022).

ثالثا: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الإنفاق الحكومي على برامج الدعم الحكومي لاسيما برنامج البطاقة التموينية له دور فعلي في الحد من ظاهرة الفقر في العراق بعد عام 2003

رابعا: هدف البحث:

-إبراز الجانب النظري لبرامج الدعم الحكومي في الحد من ظاهرة الفقر في العراق

-قياس وتحليل مسار برنامج البطاقة التموينية في الحد من ظاهرة الفقر في العراق بعد عام 2003.

خامسا: الحدود الزمانية للبحث

يغطي البحث المدة الزمنية من(2004-2022) والتي كانت تعاني من المشكلات الإقتصادية والأمنية والاجتماعية والمالية.

سادسا: الحدود المكانية للبحث

تناول البحث قياس دور برنامج البطاقة التموينية في الحد من الفقر في العراق .

سابعا: منهجية البحث

إعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على المنهج الاستقر ائي في الإطار النظرية الإقتصادية والدراسات السابقة, والمنهج القياسي الكمي الذي يعتمد على طر ائق القياس الإقتصادي الحديثة المستخدمة في التقدير وتفسير النتائج وتحليلها للوصول إلى استنتاجات معينة تكون في متناول متخذي القرار بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews).

ثامنا: هيكلية البحث لغرض تغطية البحث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

تضمن المبحث الاول مفهوم البرنامج الحكومي والفقر ويضم :(مفهوم البرنامج الحكومي, مفهوم الفقر)،بينما تضمن المبحث الثاني مؤشرات الفقر في العراق ويضم(معدل الفقر في العراق, معدل الفقر في محافظات العراق) في حين تضمن المبحث الثالث البطاقة التموينية والفقر في العراق ، وأختم البحث باستعراض لأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، وكذلك أهم التوصيات .

المبحث الاول : مفهوم برنامج الدعم الحكومي والفقر

المطلب الاول

اولا: مفهوم برنامج الدعم الحكومي

الدعم الحكومي هو كل ما تقدمه الحكومة من أمدادات مادية كتخفيض أسعار السلع, سواء كانت لصالح المواطن أم لصالح الصناعة, وهي مهمة جدا في كثير من المجتمعات وعدم توفر الدعم الحكومي أو إنخفاضه يؤجج الشارع, ويعد الدقيق والرز والسكر والحليب والكهرباء والمحروقات وكذلك السكن من أهم السلع المدعومة (1), وبرامج الدعم الحكومي هي مجموعة الإجراءات والبرامج التي تنفذها وتقدمها الحكومة عن طريق الإنفاق العام وهي تقر بموجب الموازنة العامة للدولة تستهدف فيها فئات محددة من المجتمع مثل برامج الدعم الحكومي لأفراد وفئات المجتمع الفقيرة, فالحكومة تهتم بتوفير الخدمات للقطاعات الإجتماعية الأساسية بهدف تحقيق التنمية الإجتماعية (الصحة والتعليم) بأسعار مدعومة تجعلها بمتناول الأفراد تحت خط الفقر, وبرامج الدعم الحكومي من البرامج الهامة التي تؤثر في استهلاك الفرد من الغذاء والخدمات الإجتماعية للوصول للرفاه الاجتماعي مثل دعم أسعار المستهلك ودعم مفردات البطاقة التموينية ودعم المحروقات ودعم الإنتاج والزراعة والصناعة وأهم البرامج الحكومية هي برنامج البطاقة التموينية وبرنامج الحماية الإجتماعية وبرنامج محو الأمية(2) ,وترمي هذه البرامج إلى تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام عند رفع المستوى للدخل الحقيقي لبعض أفراد المجتمع عن طريق الإعانات الموجهة لفئات معينة (3) , وكذلك هي أحد البنود الرئيسية للموازنة الحكومية فضلا عن الإنفاق الحكومي والضرائب, ان الإنفاق الحكومي يتضمن شراء السلع والخدمات أما الإنفاق على برامج الدعم الحكومي يشمل مدفوعات الحكومة دون حصولها على سلع وخدمات مثل تأمينات البطالة والمعاشات وهذا الإنفاق على برامج الدعم يستخدم في تحويل الدخل بين فئات المجتمع لصالح الأقل دخلا أما الضرائب فهي مدفوعات تدفع لصالح الحكومة ولا يحصل دافعيها على عائد مباشر مقابلها وبالتالي فهي عكس المدفوعات التحويلية (4), والمدفوعات التحويلية هي التي تحول القوة الشرائية بين أفراد المجتمع ولا تؤدي إلى زيادة في الناتج القومي(5), كذلك هي مدفوعات للأفراد دون ان يتم مقابلها سلع أو خدمات (6), أما الدعم الحكومي مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو اي هيأة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها, وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويلي فعلي للأموال, أو شكل تحويلي محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمان القروض, أو شكل تنازل عن ايراد من جانب الحكومة. كما في الاعفاءات الضريبية أو الكمركية ,أو شكل تقديم خدمات أو سلع (دعم معنوي),فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول (7) .

ثانيا:- تقسيمات برامج الدعم الحكومي

تقسم برامج الدعم الحكومي إلى ما ياتي من حيث:

1. الزيادة في الناتج القومي:

ويتضمن ماياتي :

أ-البرامج التي ينفق عليها لغرض تحقيق زيادة في الناتج القومي بصورة مباشرة: وتعد برامج منتجة لانه يقابلها سلع

وخدمات اي تكون بمقابل مثل برامج الإنفاق على الأجور ومرتبات موظفي الدولة وكذلك البرامج الصحية والتعليمية او القيام بمشاريع إنتاجية وهذا يتطلب خبرات ومهارات فنية لإدارتها ونفقات مادية. ويكون أثر هذه البرامج مباشر عن طريق خلق طلب فعال يؤثر على نوع وحجم الإنتاج من قبل الدولة ويخلق دخلا لمزودي هذه السلع والخدمات .

ب- البرامج التي ينفق عليها ولا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي: وظيفتها إعادة توزيع الدخل القومي بين الأفراد وتتم بدون مقابل وتسمى نفقات تحويلية مثل إعانات البطالة والحماية الإجتماعية (8)

2 - برامج الدعم المباشرة وغير المباشرة:

تكون برامج الدعم مباشرة :عن طريق الإنفاق الحكومي الذي يخفض هامش الأسعار بين المستهلكين والمنتجين, عن طريق التحكم الاداري بأسعار السوق باتباع أسلوب التسعير الجبري للتأثير على أسعار وكميات التوازن في السوق بفرض أسعار رسمية لبعض السلع (9) .

ب- تكون برامج الدعم غير مباشرة :عندما تخفض الدولة أسعار السلع دون سعر التوازن أوعندما تفرض على المنتجين ضريبة ضمنية.(10)

3 - الهدف من الدعم ويقسم إلى :

أ-الهدف الإقتصادي: عن طريق توزيع السلع و الخدمات لأفراد المجتمع بأسعار أدنى من كلفة انتاجها وهو يعد دعم غير مباشر يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل. (11)

ب- الهدف الاجتماعي : ويقصد به تحسين المستوى الاجتماعي وتحقيق قدر مناسب من التوازن بين شر ائح المجتمع المختلفة وهي مثل إعانات الضمان الاجتماعي ومبالغ الإعانات لمواجهة غلاء المعيشة والإعانات لبعض الجمعيات التي تخدم المجتمع وتحقق له النفع العام والإعانات في الدول التي تعاني من قلة السكان بهدف زيادة الكثافة السكانية وكذلك دعم بعض السلع الضرورية ذات الأهمية الإستر اتيجية لمساعدة الطبقات الفقيرة و المتوسطة (12) .

ت-الهدف المالي : عن طريق القروض العامة و اقساطها ,التي يتم تنظيم فو ائدها أما لصالح اصحاب الدخل المنخفض أو لصالح اصحاب الدخل المرتفع من حملة السندات .(13)

4 - تحويل القوة الشر ائية

أ- تحويل مباشر للقوة الشر ائية:عن طريق منح الأفراد دعم نقدي يؤدي إلى زيادة بدخله بصورة مباشرة مثل الضمان الاجتماعي والإعانات الإجتماعية وإعانات العجزة والفو ائد من الدين العام.

ب- تحويل غير مباشر للقوة الشر ائية : من خلال توفير السلع والخدمات للأفراد بالمجان أو أقل من كلفة انتاجها وهذا يؤدي إلى زيادة للدخل الحقيقي بصورة غير مباشرة مثل الدعم الموجه لخفض أثمان السلع أو الدعم الموجه لتقديم خدمات مجانية(14) .

ثالثا :- أهداف برامج الدعم الحكومية

تتمثل أهداف برامج الدعم الحكومي بالآتي :-

1. إعادة توزيع الدخل القومي بين فئات المجتمع: بواسطة برامج الضمان الاجتماعي للمسنين والفقراء ,وإعانات البطالة والمعاشات والتي تؤدي لزيادة دخل الأفراد المتاح ومن ثم زيادة الطلب الاستهلاكي لديهم وهذا يؤدي لزيادة الطلب الكلي بالمجتمع بصورة غير مباشرة عن طريق التأثير في الاستهلاك فقط وتسمى المدفوعات التحويلية الحكومية(15), وكذلك عن طريق الإنفاق على البرامج الصحية والتعليمية التي تقدمها الحكومة أما بصورة مجانية أو بأسعار أقل من كلفتها وتسمى نفقات التحويل الاجتماعي وكذلك الإنفاق على برامج الأمن الداخلي والدفاع والقضاء وهذه تؤثر في إعادة توزيع الدخل بتأثيرها على المستوى العام للأسعار وتسمى نفقات حقيقية (إدارية) (16) .

2.تحقيق العدالة الإجتماعية :تهدف لإعادة توزيع الدخل ليصل المجتمع إلى مستوى اعلى من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع لتحقيق العدالة الإجتماعية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين طرق التوزيع للمنتجات على الأفراد .ليحصل المجتمع على اعلى منافع من مقدار معين من المنتجات بإعادة توزيعها على الأفراد بصورة عادلة اي تحقيق المساواة بالتدخل الحكومي لإعادة توزيع الدخل القومي من ثم تحقيق التوازن الاجتماعي ثم التوازن العام عن طريق أدو اتالسياسة المالية المتمثلة بالضر ائب والقروض والإعانات والاعفاءات.(17) .فتفرض الضر ائب لغرض زيادة ايرادات الحكومة وتحويل الدخل الشخصي إلى دخل قابل للتصرف بفرض ضر ائب تصاعدية على الثروة والدخل الشخصي . والمبلغ الفعلي المتاح للانفاق هو الدخل المتاح للاسرة (18) .كذلك تتحقق العدالة الإجتماعية عن طريق اتباع نظام اقتصاد السوق بوسائل وأدو اتلاتتعارض مع أدو اتالسوق وآلياته والتي تحقق للمواطن اكثر ماتحققه النظم الإقتصادية المركزية وكذلك تحقيق معدلات نمو اعلى وتفتح أوسع الافاق لأفراد المجتمع وتخلق اكثر الفرص للتوظيف المنتج بدلا من البطالة المقنعة التي تتسم بها الاقتصادات المركزية ويلجا اقتصاد السوق إلى برامج شبكة الحماية والأمان الاجتماعي ونظم تأمين المعاشات والتأمين الصحي والتأمين ضد البطالة ومساعدة كبار السن والمعوقين (19).

3.تحقيق الرفاهية الإقتصادية: ويتم قياس الرفاهية الإقتصادية باجمالي كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في فترة زمنية محددة بواسطة دخله الحقيقي إذ ان(20):

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي = الدخل القومي ÷ عدد السكان

دخل الفرد الحقيقي = دخل الفرد النقدي ÷ الرقم القياسي للأسعار

و تتأثر الرفاهية الإقتصادية بمحدد رئيسي وهو الاستهلاك فهناك علاقة بين الرفاه والادخار(21)

الادخار= الدخل - الاستهلاك

من ثم فالاستهلاك ينظر اليه على انه مجموعة من السلع وهو مرتبط بالدخل والثروة (22) .

4.تقليل التفاوت في توزيع الدخل: ان التفاوت في توزيع الدخل له آثار سلبية تؤدي إلى استغلال الأفراد بشكل بشع وكذلك فيه كثير من المشكلات من الناحية الإقتصادية والإجتماعية لذلك تسعى الحكومات التي ترتفع فيها نسبة التفاوت في الدخول إلى تحقيق المساواة بين الأفراد بواسطة ادواتها لإعادة توزيع الدخل والثروة وهذه الأدو اتمثل ضريبة الدخل والتي تستقطع من دخل ذوي الدخول المرتفعة لصالح ذوي الدخول المنخفضة (23) .

رابعا :- أشكال برامج الدعم الحكومي

توجد عدة أشكال لبرامج الدعم الحكومي وهي كما ياتي :

1.الدعم الحكومي للمستهلكين

أ - برنامج البطاقة التموينية: هو برنامج يضمن حصول جميع أفراد المجتمع على حصص متسأوية من المواد الغذائية الرئيسية وبأسعار مدعومة من قبل الدولة ,وتستخدمه الدولة في أوقات الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الأزمات(24). ويدخل الدعم الحكومي عن طريق البطاقة التموينية ضمن السياسة السعرية التي يتبعها النظام الإقتصادي والسياسي السائد وفقا للو اقع الإقتصادي للفئات المستهدفة ومدى التأثير المرغوب على نظام السوق ومستوى الأفراد المعاشي في المجتمع (25) , ويتم تحمل مبالغ الدعم من الايرادات الحكومية, وغالبا ما تستقطع مبالغ الدعم من التراكم الرأسمالي باتجاه الاستهلاك إذ يتم منح الأفراد المستفيدين السلع بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية باعتباره كجزء من الدخل غير المنظور(26), فالدول تقدر المتوفر لديها من السلع ثم تسعى إلى توزيعها على المستهلكين بتحديد حصة لكل واحد منهم ومن ثم فهي إذن شراء تعطيه الدولة للأفراد, لتجنب ارتفاع أسعار هذه السلع عند زيادة الطلب عليها مع نقص المعروض منها و إنخفاض القوة الشر ائية بشكل عام وتختلف احيانا حصة فئات معينة عن الأخرى بحسب تأثرهم بالأزمات والكوارث ونسبة إلى درجة الضرر الذي تعرضوا له فقد يطبق على فئات محددة أو على

كافة أفراد المجتمع (27).

ببرنامج الضمان الاجتماعي: برنامج الضمان اجتماعي هو برنامج تلتزم الحكومة فيه بتقديم المساعدة لكافة المحتاجين على اختلاف ديانتهم أو جنسياتهم متى ما كانوا بدون دخل يصل إلى حد الكفاية, كما في حالات المرض أو العجز أو الشيخوخة. وتهدف الحكومة من وراء برنامج الضمان الاجتماعي إلى زيادة رفاهية السكان لاسيما الضعفاء منهم عن طريق الخدمات الموجهة لكبار السن والأطفال وهذا له دور في تحقيق التكافل الاجتماعي والوحدة بين أفراد المجتمع(28), وللفرد الحق في الحصول على الضمان من دولته باعتبارها العارفة بحقه وعجزه وحاجته وهذا الحق يكون مشروطا بضوابط واعتبارات وهذه الضوابط تأخذ بعين الاعتبار عند عدم استطاعته الاستفادة من قدرته ومهاراته بسبب عجز ما. وتضمن الدولة كفالة الفرد من بيت المال (29), (ويشمل البرنامج خططا لمساعدة المكفوفين والأطفال المعولين المحتاجين لاسيما اطفال الارأمل باعتبارهم طبقة من العاطلين المستحقين المساعدة ممثلهم مثل المسنين)(30), والضمان الاجتماعي يشمل عدة أشكال و انظمة بشكل قوانين فردية لمعالجة اخطار اجتماعية كحالات الاضطهاد أو العجز وأول دولة لها السبق في هذا المجال هي دولة المانيا, فقد اصدرت ثلاثة قوانين بهذا الصدد الأول عام 1883 ضد المرض والثاني عام 1884 ضد اصابات العمل والثالث 1889ضد العجز والشيخوخة ,وتأتِ بعدها بريطانيا في عام 1911 باصدار قوانين للضمان الاجتماعي ,وفرنسا 1928وأمريكا 1939,وعلى صعيد العراق صدر القانون رقم 57 لسنة 1956 والذي كان يمثل نظاما للادخار والية لتمويل صندوق الضمان الاجتماعي, وبذلك فالضمان الاجتماعي قانونيا يمكن تعريفه على انه مجموعة من القواعد الالزأمية على الدولة لتحقيق الأمان الاجتماعي للأفراد لمواجهة مخاطر محددة من قبل القانون ,مقابل اشتراكات يدفعها العمال وصاحب العمل يحصل الأفراد على مزايا نقدية وعينية, اي ان العامل مجبر على الاشتراك بالضمان الاجتماعي .فالضمان الاجتماعي يختلف عن المساعدات الإجتماعية التي تكون بدون مقابل عندما تقر الدولة راتب لمن ليس له دخل (31), ويقصد بالضمان الاجتماعي هو ان الدولة ملزمة بسد عوز المحتاجين الذين لايقدرون على العمل ولديهم عذر مشروع ولايوجد لديهم معيل اي حق المواطن في الحصول على الحماية ضد المخاطر وهو ليس منحة ويختلف عن مفهوم التكافل الاجتماعي(32), ويتم سداد قروض الضمان الاجتماعي بزيادة الضرائب بشكل كبير وهذا من شانه ان يحد من أمكانية انتهاج سياسة مالية تقديرية عندما يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد مستقبلا (33) .

ت - برنامج القروض الصغيرة المدرة للدخل: وهو برنامج تعتمده مؤسسات الاقراض الجزئي كأحد خدماتها المالية ويمتاز هذا النوع من القروض بسرعة الولوج والشروط الواضحة والمرونة والسهولة وبضمانات بديلة لا تقبل بها البنوك التقليدية لعدم إمتلاك الفقراء ضمانات تقليدية(34), وأهمية هذه القروض تأتِ من كونها نمط من الانماط الجديدة للتشغيل والعمل فهي توفر الفرصة لذوي الدخل المحدود أو عديمي الدخل في العمل الذاتي الذي يرفع المستوى المعاشي وتتميز المشاريع الصغيرة بإنخفاض تكاليفها الثابتة اي رأس المال الإنتاجي والبنية التحتية و إنخفاض الحاجة للقوى العاملة الماهرة والمواد الأولية المصنعة فضلا عن عدم الاعتماد على التكنلوجيا العالية ومنافذ التسويق الواسعة(35), ويتضمن برنامج القروض قيام الدولة بمنح القروض لإقامة المشاريع الصغيرة كشكل من أشكال الدعم الحكومي للمساهمة في تقليل حدة الفقر عن طريق تقليل حجم البطالة وهذه المشاريع تستخدم تقنيات الإنتاج كثيفة العمل خاصة عند انحسار فرص العمل في القطاع العام(36), وقد تضمنت استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق لعام 2022 سياسات النمو في جميع القطاعات وكذلك تشريعات وبرامج إصلاحية للحد من الفقر ومناصرة الفقراء إذ تضمنت عدة مشاريع منها دعم القروض الصغيرة للفقراء وتشمل قروض الأرامل والمعوقين والمهجرين ومتضرري العمليات الإرهابية لتقليص معدلات البطالة وزيادة مساهمة القوى من النساء((لتحويل الفقراء إلى منتجين مندمجين اقتصاديا واجتماعيا))(37), اضافة إلى الدعم الحكومي لحاضنات الاعمال الحكومية لدعم نمو المشاريع الهادفة إلى تحدي الفقر والبطالة والأمية ومشاكل المجتمع الرئيسية الأخرى وهذه الحاضنات ترتبط بالحكومة لمسؤوليتها في حل

المشكلات الاقتصادية في المجتمع (38) .

2.الدعم الحكومي للمنتجين

أ- دعم الإنتاج الزراعي: يأتي الإهتمام الحكومي للقطاع الزراعي من أولويات خطة التنمية باعتباره ركيزة اقتصادية وسياسية في اقتصادات الدول لاسيما التي يتوفر فيها مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية التي يمكن استغلالها في زراعة المحاصيل الصيفية والشتوية وللوصول للهدف من هذا القطاع يجب توفير الدعم اللازم والخدمات اللازمة لرفع كفاءته وزيادة قيمته المضافة (39) ,عن طريق إتخاذ عدة أمورلدعم وتطوير القطاع الزراعي منها توفير المكائن والقروض الزراعية وزيادة رأس مال صندوق قروض الفلاحين وصغار المزارعين وشراء المعدات والمكائن الزراعية والهدف من هذا الدعم هو زيادة وتطوير الإنتاج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (40) .

ب - دعم الاسكان : تدعم الدولة الاسكان عن طريق التحويلات العينية التي تكون لها آثار مباشرة على تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة يكون لها أولوية لدى الدولة وتتفق مع أهدافها الإقتصادية والإجتماعية حيث تدخل الدولة بصفتها مشترية ومقدمة لسلعة عامة معا عن طريق علاقتها مع منتجي هذه السلع (41) , ويدخل دعم الاسكان ضمن النفقات الإجتماعية للدولة و تمارس الدولة دورا تحكميا في السوق لهذه السلع والخدمات لتوجيه السوق باتجاه المنفعة العامة عن طريق دعم قطاع الاسكان وتشييد المساكن الإقتصادية منخفضة الكلفة لفئات المجتمع من ذوي الدخل المحدود حيث تشجع الإنتاج الصناعي الخاص بمواد البناء كذلك لا تشجع على استغلال المستأجرين من قبل ملاك العقارات (42) .

ت - دعم الصناعة :تدعم الحكومة القطاع الصناعي عن طريق تقديم الإعانات المالية والمنافع الإقتصادية للمشاريع الصناعية بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الارباح أو حصول المشروعات الصناعية على الخدمات أو مدخلات الإنتاج بأسعار أدنى من سعر السوق السائد أوعن طريق شراء منتجات المشروع بسعر اعلى من سعر السوق, حيث تقدم الدولة للمشروع الصناعي أسعار صرف تفضيلية لمشترياته سواء كانت مدخلات إنتاجية أو معدات رأسمالية أوتقديم خدمات الصيانة وإعادة التأهيل على سبيل المثال كذلك يظهر الدعم الحكومي عند منح القروض أو المساهمة باسهم المشروع أو تقديم ضمانات القروض أو تنازل الحكومة عن ايرادات حكومية مستحقة وترك تحصيلها لصالح المشروع (43) .

ث- دعم قطاع التعليم :وهذا النوع من الدعم يأخذ الشكل العيني إذ تدعم الحكومة قطاع التعليم عن طريق الدعم لكمية معينة من السلع والتي تخضع لرغبات المستهلكين وتقدم هذه الخدمة مجانا أو بسعر مدعوم, إذ توفر المدارس الحكومية بكميات ونوعيات معينة وعند عدم رغبة الأفراد بهذه الخدمة فهم يلجاؤن للتعليم الخاص الذي يحملهم نفقة التعليم الكلية (44) .

ج - دعم قطاع الصحة :إن توفير الخدمات الصحية بتكاليف مناسبة تعد حق من حقوق الأفراد لضمان أمنهم الصحي لذلك تؤكد منظمة الصحة العالمية على توفير خدمات الأمن الصحي بتوفير مايلزم للوقاية من الأمراض كاللقاحات والأمصال لدعم جهاز المناعة لدى الأفراد على مقاومة الأمراض وكذلك توفير البيئة الصحية عن طريق المياه النظيفة والهواء النقي والغذاء الصحي الخالي من المواد الحافظة, إذ إن الفرد الذي يتمتع بصحة جيدة يعتبر أساسي في عملية الإنتاج ثم التنمية, وإن تقدم المجتمعات يقاس بصحة شعبها فالتنمية البشرية تعتبر رصيد فعلي للتنمية الإقتصادية المستهدفة ودعامة لبناء الدول وتقدمها حضاريا و اقتصاديا (45) .

المطلب الثاني:

اولا: مفهوم الفقر

وهو الضعف وهو ضد الغنى وكما جاء في قوله تعإلى (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله و ابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم)(46), فالفقير هو الذي لديه ما يأكله ولا يضمن الكسب لتأمين رزقه ولا يستطيع الحصول على أدنى حد للمعيشة , وهو اشد حاجة من المسكين (47), و الفقر: هو عدم استطاعة الفرد الحصول على المستويات الإقتصادية والإجتماعية التي تمكنه من العيش الكريم وهو له ابعاد انسانية و اقتصادية وسياسية وثقافية (48) , و أيضا الفقر هو عدم قدرة الأفراد على زيادة دخولهم بسبب عدم أمتلاكهم مهارات مهنية خاصة سوى جهدهم البدني من ثم عليهم الانضمام إلى برامج تدريبية للحصول على هذه المهارات الخاصة التي تمكنهم من الكسب وتكون لهم قيمة في سوق العمل (49), والفقر أيضا هو عدم قدرة الانسان على العمل لسد حاجاته الضرورية, كذلك عدم أمتلاكه الأموال التي تمكنه من أدنى حد للمعيشة, والفقير هو الذي يستحق الزكاة والصدقة اي الذي يستحق المعونة من المجتمع الذي يعيش فيه للتغلب على مشاكله وتوفير ضرورياته ليصون نفسه من الضياع بأقل مرتبة للعيش (50), والفقر هو إنخفاض الاستهلاك الغذائي كما ونوعا وكذلك تدني الأوضاع الصحية والمستوى التعليمي وتدني أوضاع السكن وعدم الحصول على السلع الضرورية والمعمرة وعدم وجود احتياطي من الأموال لمواجهة الاحوال الطارئة كالمرض وعدم توفر العمل والأزمات (51), أو هو عدم الاستطاعة على الوفاء لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المادية في مجتمع ما في فترة زمنية معينة (52), وقد عرف البنك الدولي الفقر بانه الوضع الإقتصادي الذي يفتقر فيه الفرد لما يكفيه من الدخل ,للحصول على أدنى مستوى من الرعاية الصحية والتعليم والمسكن والملبس والمأكل اللازم لتأمين مستوى العيش اللائق (53), أيضاهو الوضع الإقتصادي الذي يفتقر فيه الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على أدنى المستويات من الحاجات الضرورية والأساسية من الغذاء والرعاية الصحية والملبس(54), وعرف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الفقر بانه عدم توفر الغذاء والسكن وتفشي المرض وعدم الحصول على العلاج ,وعدم الحصول على فرص التعليم و عدم إمتلاك عمل والفقر عدم توفر المياه النظيفة والذي يؤدي لموت الأطفال وكذلك هو الخوف من المستقبل المجهول (55), ويمكن تعريف الدول الفقيرة بانها تلك الدول التي تعاني من مستويات منخفضة من التعليم والرعاية الصحية وتوفر المياه النقية صحيا للاستهلاك البشري والصرف الصحي ومستوى الغذاء الصحي كما ونوعا اضافة إلى معاناتها من التدهور والاستنزاف المستمر لمواردها الطبيعية مع إنخفاض مستوى دائرة الفقر(56) .

ثانيا- أسباب الفقر

هناك عدة أسباب لتفشي ظاهرة الفقر منها ضعف السياسات والبرامج الحكومية في توفير الحاجات الأساسية والصحية والتعليمية وعدم تحفيز النشاط الإقتصادي عن طريق الإنفاق والموازنة الذي يتجه إلى الإنفاق العسكري الأمني, فضلا عن مجمل برامج الإصلاح والهيكلة التي تفرض من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتبني برامج خفض الإنفاق العام لاسيما في مجال الدعم والمعونات ,وكذلك الأسباب الإجتماعية التي تختلف من فترة لأخرى كإنخفاض الأجور,والبطالة, وكبر السن, وفقد العائل الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر بين النساء ,وتردي الوضع الصحي(57),ويمكن تقسيم أسباب الفقر كما ياتي :

1.الأسباب السياسية : وهو من الأسباب المهمة والموضوعية التي تقف وراء ظاهرة الفقر في الدول الفقيرة والنامية, إذ باتت هذه الدول ولفترات طويلة ساحات حرب مدمرة تغذيها اطماع الدول الغنية في نهب ثرواتها لاسيما دول العالم العربي وأمريكا الجنوبية ,يقود ذلك هذه الدول الاخيرة إلى زيادة انفاقها العسكري إذ تخصص له ميزانيات ضخمة للدفاع وشراء الاسلحة والمعدات الحربية وكل ما يحتاجه الحفاظ على الأمن ,فيما لو وظفت هذه الأموال لرفع المستوى المعاشي للمواطنين المحتاجين وتشييد المدارس والمستشفيات والمراكز الثقافية وتطوير كافة جوانب الحياة

الإقتصادية وما يحتاجه الانسان ليحيا حياة كريمة (58) .

2.الأسباب الإقتصادية : وتشمل الأسباب الإقتصادية على الدخل المتدني وتكاليف المعيشة المرتفعة ومعدل النمو الإقتصادي المنخفض فضلا عن مايتعرض له البلد من ازمات مثل الانكماش والتضخم ,كذلك تعد السياسات الإقتصادية المتبعة الغير جيدة من الأسباب المؤثرة في مستوى الفقر إذ عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع الدخول المنخفضة للاسر الفقيرة يؤدي ذلك إلى الضغوط على هذه الأسر و اثقالا لكاهلها مما يزيد من مستوى الفقر في المجتمع(59) .

3.الأسباب الإجتماعية: ان انتشار الأمية والتعليم غير الجيد والتدريب غير الملائم لسوق العمل باعتبارها عوامل تؤثر على ثقافة المجتمع والفقر في ان وأحد ,كذلك تعاني المراءة من التهميش في الدول النامية لاسيما انها لا تجد المكانة الإجتماعية التي يحظى بها الرجل إذ يتم حرمانها من استحقاقها في التقدير المعنوي والمادي المناسب وقيمتها الانسانية والحيوية في المجتمع فضلا عن ابعادها عن سوق العمل مما يولد الإرتفاع في مستوى الفقر في المجتمع (60) .

ثالثا – ملامح الفقر

توجد عدة ملامح يمتازبها الفقروهي تميزه عن غيره من الأوضاع الأخرى من هذه الملامح هي حرمان الفرد من الغذاء والماء والسكن والصحة والتعليم وهي حاجات ضرورية لإدامة الحياة وهناك حاجات أخرى ترتبط بالعصر الراهن والعولمة وغيرها من المؤثرات على سلوك الفرد وتصرفاته ومن أهم ملامح الفقر هي مايأتي :

1. الحالة الغذائية : الحالة الغذائية من أهم ملامح الفقر ويمكن قياس الحالة الغذائية للأفراد عن طريق حساب الفرق بين الأمكانيات والاحتياجات اي الفرق بين العرض والطلب على الغذاء في البلد, فالأسر الفقيرة لا تختار اصناف الطعام حسب رغبتها و انما يفرض عليها السوق اصناف معينة من الطعام وذلك تبعا لأمكانياتها الدخلية (61) .

2.الحالة الصحية: يعاني الفقراء من الحالة الصحية المتدهورة مقارنة بغيرهم من فئات المجتمع بسبب إنخفاض مستوى المعيشة لديهم و إنخفاض نسبة حصولهم على الغذاء الصحي الجيد, وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية يعد الجوع وسوء التغذية من اخطر التهديدات على الصحة العامة إذ ان سوء التغذية يؤدي إلى زيادة نسبة الوفيات لاسيما لدى الأطفال, فضلا عن أمكانية الاصابة بالإعاقة والأمراض مثل السل والملاريا, وهذا ينعكس سلبا على إنتاجية الفرد من ثم على الناتج المحلي الإجمالي للبلد فضلا عن عدم قدرة الفقراء الحصول على الرعاية الصحية بسبب ارتفاع تكاليفها وتزداد نسبة الاصابة بالأمراض المزمنة لدى الأسر الفقيرة (62) .

3.الحالة التعليمية : تعد الحالة التعليمية من الملامح المهمة للتطوروالتنمية على عكس الجهل الذي يعد من ملامح الفقر, فالمجتمعات الفقيرة ترتفع فيها نسبة الأمية لدى البالغين وتنخفض نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (63) , وتشير الدراسات إلى ضعف معدلات اداء الطلاب الذين يعيشون بمستوى معاشي منخفض بالمقارنة مع اداء الطلاب الذين يعيشون في مستوى معاشي مرتفع فضلا عن عدم حصول المدارس في المناطق الفقيرة إلى التمويل الكافية للنفقة التعليمية وهذا ينعكس على الطلاب انفسهم بسبب التفاوت في توزيع النفقات بين المناطق الفقيرة والغنية (64), إذ هناك علاقة عكسية بين مستوى الفقر ومستوى التعليم .

4.حالة السكن : بسبب الزيادة السكانية بمعدل يفوق الزيادة في عدد الوحدات السكنية نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة أو وجود العائلة الممتدة وكذلك عدم وجود مشاريع الاسكان بسبب غياب التخطيط والتنفيذ في معالجة مشاكل المجتمع ينشا (العجز السكني) وهو الفرق بين الوحدات السكنية المتوفرة وعدد الأسر في فترة زمنية معينة وكذلك يعرف العجز السكني (بانه الرصيد السكني من الناحيتين الكمية والنوعية أو كليهما معا من توفير سكن ملائم ومريح ضمن المعايير والمؤشرات التصميمية التي تحددها عوامل المكان والزمان بغض النظر عن القابلية الإقتصادية) (65), فعندما يكون الطلب على السكن اكبر من العرض في مجتمع معين فيعاني الفقراء من نقص في السكن (66) .

5.فرص العمل : ترتبط البطالة مع الفقر ارتباطا موجبا بسبب الإنخفاض في مؤشر الفقر البشري للتنمية المستدامة لارتباطه بعلاقة طردية مع معدل البطالة فكلما ارتفع معدل البطالة ارتفع معدل الفقر عند عدم وجود فرص عمل في القطاع العام و إنخفاض مساهمة القطاع الخاص (67).

المبحث الثاني : مؤشرات الفقر في العراق

اولا :معدل الفقر في العراق

كثير من الأسباب تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفقر منها عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وسوء إدارة هذه الموارد والثروات فضلا عن زيادة نسبة الإعالة نتيجة تردي نظام التوظيف وعدم وجود خطط تنموية وتراجع عملية التنمية فضلا عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة كل هذه الأسباب تعمل على تنأمي ظاهرة الفقر, و يرتفع الفقر بشكل عام في البلدان منخفضة النمو إذ ينتشر الفقر وعدم المساواة في العراق على نطاق واسع ولم تأتِ الجهود المتصدية للفقر في العراق بالفائدة لمعالجة هذه المشكلة وأشكال الحرمان المتعددة ولا الفوارق بين الريف ومناطق الحضر, فضلا عن أن الأزمات المتوالية تعمل على تأكل المكاسب المتحققة في مجال خفض الفقر.

1 - نسبة الفقر في عموم العراق: نلحظ من بيانات الجدول (16) تذبذب معدلات الفقر في العراق خلال مدة البحث بين الإنخفاض والإرتفاع ,إذ كانت للمدة (2004-2008)ثابتة بحدود (22%) وهي مرتفعة يعزى ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق بعد عام (2003) وما ر افقه من عمليات النهب والتخريب الذي طال اغلب المصانع الحكومية التي كانت محتضنة اعداداً كثيرة من الأيدي العاملة مما أدى لفقدانهم لوظائفهم الأمر الذي فاقم من معدلات الفقر في حين شهدت الاعوام (2009-2013)إنخفاض في معدلات الفقر لتبلغ (21%-16%)على التوالي نتيجة استقرار الوضع الأمني وقيام الحكومة بفتح مراكز التدريب والتشغيل ودعم المشاريع الصغيرة للشباب عن طريق القروض الميسرة مما أدى لزيادة القوة العاملة والذي انعكس بدوره على إنخفاض معدلات الفقر ,أما في المدة (2014-2015) وعاودت معدلات الفقر للارتفاع لتبلغ (19%-22%)نتيجة الازمة المزدوجة التي عانى منها الاقتصاد العراقي من سوء الأوضاع الأمنية و سيطرة التنظيمات الإرهابية على بعض المحافظات العر اقية وتذبذت معدلات الفقر بين الإنخفاض والإرتفاع لتبلغ اعلى معدل لها في عام (2020)وهو(32%) نتيجة الازمة الوبائية العالمية التي ادت إلى فرض الحظر وفقدان فرص العمل لعدد كبير من الأفراد ولازالت معدلات الفقر مرتفعة في العراق على الرغم من اتباع الحكومة إستر اتيجيات تخفيف الفقر

جدول (16) تطور معدل الفقر في العراق للمدة(2004-2022)

السنة	معدل الفقر%
2004	22
2005	22
2006	22
2007	22
2008	22
2009	21
2010	20
2011	20
2012	19
2013	16
2014	22

19	2015
18	2016
20	2017
21	2018
24	2019
32	2020
31	2021
26	2022

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على:

بيانات وزارة التخطيط الحسابات القومية والبنك الدولي للاعوام (2004-2022)

ثانيا:معدل الفقر في محافظات العراق

يلحظ من الجدول (17) ان في عام 2007 تصدرت محافظة المثنى اعلى نسبة فقر إذ بلغت (48.8) وتليها بابل في نسبة الفقر إذ بلغت (41.5),وفي المرتبة الثالثة تأتِ محافظة صلاح الدين إذ بلغت نسبة الفقر فيها (39.9),وان أقل نسبة فقر في محافظة كركوك تبلغ(9.8),أما في عام 2012 ازدادت نسبة الفقر في ثلاث محافظات (المثنى ,القادسية ,ميسان)إذ بلغت(42.3,44.1,52.5)على التوالي في حين كانت نسبة الفقر في بغداد (19%) بالمقابل اخفضت نسبة الفقر في بابل إلى (14.5) وسجلت كركوك أقل نسبة بو اقع(9.1),وفي عام 2018 مازالت محافظة المثنى محافظة على موقعها في الصدارة بنسبة بلغت (52.4)تليها القادسية بنسبة (47.7)وبعدها ميسان (بو اقع (45.4) ونينوى بالمرتبة الر ابعة بنسبة (37.7) وذي قار بالمرتبة الخامسة بنسبة (33.9),في حين انخفضت نسبة الفقر في باقي المحافظات ففي بغداد بلغت النسبة (9.9),وفي كركوك بلغت (7.6),وسجلت بابل (11.1)والنجف (12.6) ,وكربلاء (13.8),وتراوحت محافظات (البصرة ,الانبار, صلاح الدين)بنسبة فقر تراوحت(17.9,16.2)

جدول (17) نسب الفقر لكل محافظة(2018-2017-2012-2007)

المحافظة	2007	2012	2018-2017
المثنى	48.8	52.5	52.1
بابل	41.2	14.5	11.1
صلاح الدين	39.9	16.6	17.9
كربلاء	36.9	12.4	13.8
القادسية	35.0	44.1	47.7
واسط	34.8	26.1	18.7
ديالى	33.1	20.5	22.5
البصرة	32.1	14.9	16.2
ذي قار	32.0	40.9	33.9
ميسان	25.3	42.3	45.4
النجف	24.4	10.8	12.6
نينوى	23.0	34.5	37.7
الانبار	20.9	15.4	17.0
بغداد	12.8	12.0	9.9
كركوك	9.8	9.1	7.6

المصدر :من عمل الباحثة بالاعتماد على :وزارة التخطيط ,استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022),ص33.

شكل (22) نسب الفقر لكل محافظة(2007-2012-2017-2018)

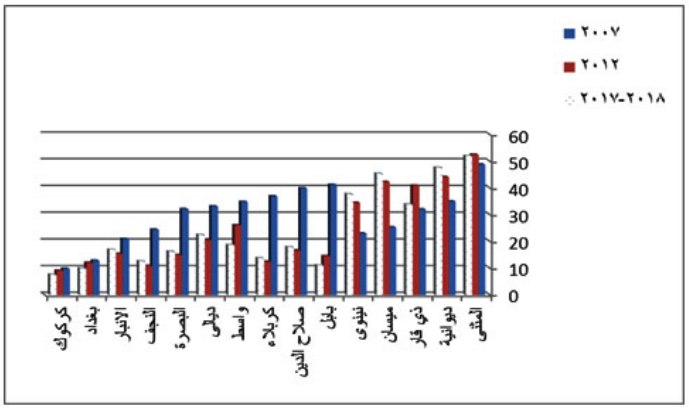

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (17)

3 -تقدير خطوط الفقر في العراق :يقاس حجم الفقر عن طريق تحديد خط الفقر والذي يتحدد عن طريق نصيب الأسرة من الدخل وعليه فالأسر الفقيرة هي الأسر التي يكون نصيبها من الدخل تحت خط الفقر والأسر الغنية يكون نصيبها من الدخل اعلى من خط الفقر,وخط الفقر هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء ويتحدد عنده الدخل ومستوى الإنفاق على السلع والخدمات الضرورية (غذاء ,سكن ,تعليم ,صحة) وتسعى الدولة لتخفيض الفقر من خلال تخفيض عدد الأفراد تحت خط الفقر بتقديمها الدعم الحكومي لتحسين حالتهم المعيشة, و يمكن احتساب خطوط الفقر باتباع القوانين الآتية :

خط الفقر المطلق =كلفة السلع الغذائية الأساسية (خط الفقر المدقع) +كلفة السلع الأساسية غير الغذائية

خط الفقر المدقع =حاجة الفرد من السعرات الحرارية *30يوم*تكلفة السعرة الحرارية الواحدة

تكلفة السعرة الحرارية =متوسط انفاق الفرد الشهري على المواد الغذائية /عدد السعرات الحرارية المطلوبة يوميا*30

حاجة الفرد من السعرات الحرارية تحدد من قبل منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية

متوسط انفاق الفرد على الغذاء=انفاق الفرد الشهري على الغذاء +الاستهلاك الذاتي

الاستهلاك الذاتي للفرد :استهلاك الفرد من السلع والخدمات عدا الغذاء

كلفة السلع الأساسية غير الغذائية =كلفة السلع الغذائية × متوسط الإنفاق على المواد غير الغذائية /متوسط الإنفاق على المواد الغذائية

متوسط الإنفاق على المواد غير الغذائية =الإنفاق الكلي –متوسط الإنفاق على المواد الغذائية

متوسط الإنفاق على المواد الغذائية =انفاق الفرد الشهري على الغذاء +الاستهلاك الذاتي للفرد

4 -تطور مؤشرات الفقر في العراق : يوضح لنا تقدير خطوط الفقر في العراق نسبة وعدد الأفراد الذين يقعون تحت خط الفقر ومن خلاله يمكن احتساب مؤشرات عديدة للفقر فضلا عن قياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها الفقراء وأهم هذه المؤشرات هي :

أ- مؤشر فجوة الفقر :وهو مؤشر يبين الفجوة النقدية بين دخل الفقراء وخط الفقر اي حجم المبلغ المطلوب لرفع استهلاك الطبقة الفقيرة إلى حد خط الفقر

ب-مؤشر شدة الفقر:وهو مؤشر له أهمية إذ يعكس مدى التفاوت بين دخول الأفراد الفقراء في المجتمع ,ويتم الحصول عليه من خلال الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة .

نلحظ من الجدول (18) ان فجوة الفقر المطلق في العراق لمدة البحث للاعوام التي توفرت فيها بيانات مسوحات ميزانية الأسرة شهدت تقلصا بلغ عام 2005 (1.8%) وهو المبلغ الإجمالي لدفع مستويات الأفراد الفقراء إلى خط الفقر لسد الفجوة و نتيجة لطبيعة الاقتصاد العراقي و آثار التحول بعد عام 2003 في طبيعة عمل وتحسن الاداء الحكومي من احكام السيطرة على الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية مما دفع بهذه الفجوة ان تتقلص وهذا يساعد على تخفيف الفقر أما حجم التفاوت بين الفقراء والمعبر عنه بشدة الفقر فقد بلغ لنفس العام (1.8%)أيضاوهذا يدل على ان الاقتراب من خط الفقر لا يقلل التفاوت بين دخل الفقراء ,في حين نجد ان في عام 2012 ارتفاعا في فجوة الفقر إذ بلغت (4.5%), أما في عام(2018) انخفضت فجوة الفقر وبلغت(4.1%) ,أما مؤشر شدة الفقر فقد انخفض للاعوام (2007-2018) وبلغ معدل (1.4%)اي ان الفوارق النسبية بين دخول الأفراد انخفضت مما يولد آثار ايجابية على الفقراء تكمن في ارتفاع دخولهم الحقيقية ليتمكنوا الوفاء بألتزاماتهم الأساسية من غذاء وسكن ودواء .

جدول (18) تطور مؤشرات الفقر في العراق للمدة(2005-2007-2012-2014-2018)

سنوات	عدد السكان (نسمة)	عدد الأفراد تحت خط الفقر المطلق(نسمة)	نسبة الفقر المطلق %	فجوة الفقر المطلق%	شدة الفقر المطلق%
2005	27962968	6395556	23	1.8	1
2007	29682080	6648450	22.4	4.5	1.4
2012	33725178	6465312	18.9	4.1	1.4
2014	36118544	8101125	22.5	3.9	1
2018	38124182	7644086	20.5	4.1	1.4

المصدر: العراق ,وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء ,بحوث ميزانية الأسرة.

التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدأمة , ,2021 ص 32.

استراتيجية التخفيف من الفقر (2022-2018),ص38.

المبحث الثالث : البطاقة التموينية والفقر في العراق

نتيجة لفرض العقوبات الإقتصادية على العراق في التسعينات من القرن العشرين عملت الحكومة العراقية بنظام البطاقة التموينية لمساعدة المواطنين لاسيما الفقراء منهم على تجنب ازمة غذائية انسانية وشيكة عن طريق تقديم الحصص الغذائية الأساسية لهم إذ تعتمد اغلب الأسر العراقية على برنامج البطاقة التموينية بشكل كبير باعتباره نظام التوزيع العام و الذي يلعب دورا مهما في حياة الفقراء والسكان غير الأمنين غذائيا في ابعاد افة الفقر والمجاعة عنهم, و تسهم البطاقة التموينية في توفير السعرات الحرارية اللازمة للحياة ,إذ ان حالة إنعدام الأمن الغذائي تولد حالة من الخوف في عدم كفاية كمية الغذاء المتاح للاستهلاك لاحتياجات الفرد الغذائية, ويشار إلى ان السلع الغذائية المدعومة المتوفرة من خلال الحصص الموزعة عن طريق نظام البطاقة التموينية تشكل أهم نظام حماية غذائي مستمر للسكان ,ويغطي برنامج البطاقة التموينية حاليا اكثر من (96%)من السكان المؤلفين من الأفراد والأطفال البالغ عددهم 32706299)) الف نسمة عن طريق (48357)من وكلاء بيع المواد الغذائية والطحين في عام 2022 .

ويعد نظام البطاقة التموينية نظام عالمي بحصول (96%) من السكان على الحصص الغذائية مع وجود اختلافات جزئية نسبية بين الفقراء والاغنياء بحصول 98%)) من الفئات الفقيرة على الحصص التموينية لتنخفض هذه النسبة إلى (90%)لدى الفئات الاغنى 10%))من الأسر.

واظهر المسح التحليلي الشامل للأمن الغذائي والفئات الضعيفة في العراق لعام 2007 ان 930 الف شخص يمثلون

3.1% من مجتمع البحث يعانون من إنعدام الأمن الغذائي وبحاجة ماسة إلى مختلف انواع المساعدات الانسانية ,كما اشار المسح ان هناك 2.8 مليون شخص يشكلون 9.4% من سكان المسح سيضافون إلى اجمالي من يعانون من إنعدام الأمن الغذائي في حال حرمانهم من المواد التموينية, اي انه في المجمل سيواجه 12.5% من المجتمع مشاكل حقيقية في أمنهم الغذائي إذا تم قطع حصصهم الغذائية دون تقييم دقيق لاحتياجاتهم (68) .

ونلحظ من الجدول (20) تم تقدير خطوط الفقر للمدة (2004-2022) وبلغ خط الفقر المطلق إلى (115.000)في عام 2021,و تم استبعاد القيمة السوقية للبطاقة التموينية والتي تشكل شكلا من أشكال الدعم الحكومي للعوائل العراقية و لأمكانية اعتماد خط الفقر المطلق مؤشرا اكثر دقة عن غيره من المؤشرات للتعبير عن الفقر لاخذه بالأثر السعري والبيئي للبلد ,ذلك كون البطاقة التموينية تعمل بشكل كبير على تخفيف وطاءة الفقر وغلاء الأسعار,إذ توفر المواد الغذائية بأسعار أقل من قيمتها السوقية وكذلك توفر مبالغ نقدية للأفراد عند بيعهم ما يزيد عن حاجتهم من مفردات الحصة التموينية وهذه المبالغ النقدية تستعمل أما لشراء السلع الأساسية غير الغذائية أو لشراء سلع غذائية اكثر جودة عن ما موجود في البطاقة التموينية ونجد بعد عام 2003 هناك إنخفاض في جودة وكمية مفردات البطاقة التموينية والتخصيصات المالية الموجهة لها,

وان عدم وجود الاختلاف في خط الفقر بين وجود البطاقة التموينية وعدم وجودها لاسيما بعد عام 2007 يعزى إلى ان المشروع الحكومي المتعلق بالغاء البطاقة التموينية في إطار الإصلاحات الإقتصادية له أثر عكسي على المجتمع العراقي وطبقاته إذ انه يؤدي إلى تقليل الاستهلاك لدى الفقراء وغير الفقراء وذلك ان مستويات المعيشة مقاسة بمتوسط انفاق الفرد الواحد وخط الفقر الذي يبلغ (76.896) دينار عراقي للفرد الواحد شهريا لعام 2007 ما يجعل اغلب الفقراء يقعون تحت خط الفقر مباشرة و نسبة كبيرة من غير الفقراء هم فوق خط الفقر مباشرة (69) وبذلك فان معظم السكان يرتكزون حول خط الفقر والقليل منهم يقعون بعيدا عن هذا الخط وذلك يعني إنخفاض التفاوت بين نسبة السكان حسب متوسط انفاق الفرد(70) فعند الغاء البطاقة التموينية سوف ينخفض استهلاك الفرد وسيقع السكان القريبين من خط الفقر في هاوية الفقر والأفراد فوق خط الفقر سينتقلون الجهة الأخرى من الفقر وسيصبحون افقر لإنخفاض استهلاكهم ومن ثم زيادة الفقر وارتفاع عدم المساواة في المجتمع فضلا عن ان عملية استهداف البطاقة التموينية تقابلها عملية أخرى تقوم على اساس شمول الأسر المحتاجة بنظام الحماية الإجتماعية لتأمين الاحتياجات الأساسية لهذه الأسر وهذا ما يوجه جزء من الإنفاق على البطاقة التموينية لتلبية متطلبات الحماية الإجتماعية والربط بينهما(71), وهذا أيضا يجعل هناك عدم اختلاف في خط الفقر بوجود البطاقة التموينية وعدم وجودها .

جدول (20) خطوط الفقر قبل وبعد طرح قيمة البطاقة التموينيةللمدة(2004-2022) الف دينار

السنوات	خط الفقر المدقع مع وجود البطاقة التموينية	خط الفقر المدفع بدون البطاقة التموينية	خط الفقر المطلق مع وجود البطاقة التموينية	خط الفقر المطلق بدون البطاقة التموينية
2004	27.728	20.728	98.644	42.644
2005	21.632	25.271	37.813	50.262
2006	28.096	19.096	57.894	48.894
2007	34.249	34.249	76.896	76.896
2008	37.982	37.982	86.662	86.662
2009	44.763	44.763	93.890	93.890
2010	45.996	45.996	96.197	96.197
2011	47.401	47.401	101.580	101.580
2012	50.473	50.473	101.500	105.500
2013	50.678	50.678	107.866	107.866
2014	52.048	52.048	110.285	110.285
2015	51.877	51.877	111.872	111.872
2016	50.622	50.622	111.081	111.081
2017	49.526	49.526	111.000	111.000
2018	49.012	49.012	110.880	110.880
2019	48.892	48.892	110.000	110.000
2020	---	---	111.000	111.000
2021	---	---	115.000	115.000
2022	---	---	---	---

المصدر:الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على :

-وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء ,المجاميع الإحصائية سنوات مختلفة .

(---)لاتوجد بيانات

شكل (24)خطوط الفقر المدقع والمطلق بعد طرح قيمة البطاقة التموينية للمدة(2004-2022) الف دينار

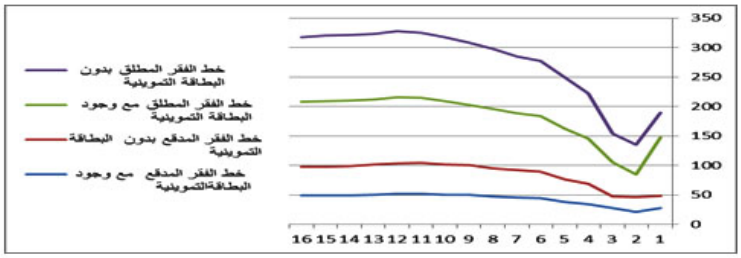

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول(20)

اولا:أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية و نسبة الفقر

نلحظ من الجدول (21) والذي يبين أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية والفقراء من اجمالي السكان للمدة (2004-2022)ان أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية في ارتفاع مستمر طيلة مدة البحث إذ بلغت هذه الأعداد (27635133) نسمة في عام 2004 و(41163906)نسمة في عام 2022 ,كما انها تفوق أعداد السكان اي يوجد زيادة ملحوظة في أعداد المشمولين بالبطاقة عن أعداد السكان لاعوام البحث باستثناء المدة بعد عام 2017 , وهذه الزيادة الغير منطقية في أعداد المشمولين جاءت لأسباب عديدة منها الفساد المالي والاداري الذي يعاني منه البلد في مختلف المستويات والجو انب فضلا عن عدم وجود الرقابة الصارمة نتج عنها الازدواجية في تسجيل الأفراد باكثرمن مركزتمويني من قبل المواطنين أو عدم حذف المتوفين بسبب غياب التنسيق بين وزارة الصحة ووزارة التجارة واجراء التحديثات في أعداد المشمولين أولا بأول وكذلك توجد أعداد كبيرة من الأفراد مسجلين بالبطاقة التموينية وهم خارج العراق ,أما بعد عام2017 بدات الأعداد للمشمولين تظهر بشكل منطقي اي أقل من عدد السكان وهذا يبرز الدور الرقابي من قبل وزارة التجارة في متابعة أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية لايصالها إلى مستحقيها الحقيقيين وبعد عام 2022 بدات عملية الاتمتة للبطاقة التموينية لاصدار البطاقة التموينية الالكترونية وتم التحديث الالكتروني منعا للتلاعب في أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية وضمان حقوقهم في مفرداتها .

ونلحظ من الجدول أيضا أنه بإنخفاض تخصيصات البطاقة التموينية هناك ارتفاع مستمر في خط الفقر المطلق طيلة مدة الدراسة إذ بلغ قيمة (51)الف دينار في عام 2004 ليصل إلى(115)الف دينار في عام 2022 وكذلك هناك ارتفاع متذبذب في نسبة الفقروأعداد الفقراء في عام2022 إذ بلغت نسبة الفقر22%)) وعدد الفقراء ((10562220 نسمة عن عام 2004 الذي بلغت فيه نسبة الفقر (22%)وعدد الفقراء (6081980) نسمة, فإنخفاض تخصيصات البطاقة التموينية أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر وخط الفقر المطلق وعدد الفقراء لكون اغلب الفقراء يعتمدون على مفردات البطاقة التموينية في تأمين الغذاء بالرغم من قلة مفرداتها وعدم تغطيتها لكافة اشهر السنة ,"إذ يعتمد افقر 10% من العر اقيين على نظام التوزيع العام(البطاقة التموينية) للحصول على 80% من سعراتهم الحرارية اليومية فيما يستغني اغنى 10% من العر اقيين على نظام التوزيع العام للحصول على ما يقارب 30% من سعراتهم الحرارية اليومية".

جدول(21) أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية وأعداد الفقراء للمدة (2004-2022)

السنة	عدد السكان (نسمة)	عدد الأفراد المشمولين بالبطاقة التموينية (نسمة)	تخصيصات البطاقة التموينية	أعداد الفقراء (نسمة)	نسبة الفقر%	خط الفقر المدقع (الف دينار)	خط الفقر المطلق (الف دينار)
2004	27139585	27635133	5250000	6081980	22	28	51
2005	27962968	28512185	7350000	6395556	23	22	38
2006	28810441	29749051	4500000	6430392	22	28	58
2007	29682081	30090835	3928000	6648450	22	34	77
2008	30577798	31079108	3928000	6780877	22	38	87
2009	31496406	31706434	4200000	6570280	21	45	94
2010	32437949	32270264	3094610	6630720	20	46	96
2011	33402567	33414586	4000000	6565840	20	47	102
2012	34392179	34338034	4000000	6465312	19	50	106
2013	35438000	35410637	4916750	6698770	19	51	108
2014	36004000	36118544	3505977	8101125	23	52	110
2015	36933714	36876341	2500000	6854741	19	52	112
2016	36169123	37172616	2470000	7114740	20	51	111
2017	37139519	37662735	1693000	7446570	20	50	111
2018	38124182	37668159	1500000	7644086	20	49	111
2019	39127889	38705376	1500000	7536980	19	49	110
2020	40150174	39257424	1500000	12359550	31	--	111
2021	41190658	39619189	794923	12271240	30	--	115
2022	42248883	41163906	794923	10562220	25	--	--

المصدر:وزارة التجارة ,دائرة التخطيط والمتابعة.

وزارة المالية ,الموازنة للسنوات (2004-2022)

وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء ,مسوحات احوال المعيشة والسكان .

(--)لايوجد بيانات

شكل(25) أعداد المشمولين بالبطاقة التموينية وأعداد الفقراء للمدة (2004-2022)

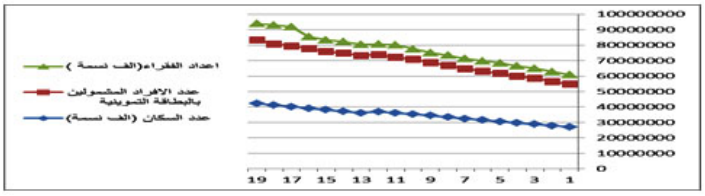

المصدر:من أعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (21)

ثانيا :ميزانية الأسرة والبطاقة التموينية :

يعد نظام البطاقة التموينية من التحويلات الإجتماعية العينية للدولة وتقدرنقدا بقيمة (12000) الف دينارعراقي لكل فرد شهريا اي ما يقارب (10)دولاروتشكل مساهمة البطاقة التموينية في المتوسط نسبة (7%)من ميز انية الأسرة العر اقية , وتزداد أهمية هذه المساهمة بالنسبة لافقر (10%)من السكان الذين لديهم مشكلة في توفير الضروريات الأساسية وتبلغ (17%)من ميز انيتهم في حين تبلغ (2%)من ميز انية الأسر الاغنى بنسبة(10%)من السكان(72) ويمثل الدعم المقدم للبطاقة التموينية دخلا للسكان لاسيما الفقراء ويكون الدخل بمقدار الدعم المقدم وهو الفرق بين قيمة السلع داخل البطاقة وبين قيمتها السوقية فيما لو تم شراء المواد الغذائية من السوق, مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للفقراء و إنخفاض أسعار السلع الغذائية المدعومة في الأسواق ,كما ان الدخل الذي يحصل عليه الفقراء من جراء الدعم يمكنهم من شراء سلع أخرى غير غذائية , وان الزيادة في تخصيصات الدعم الحكومي للبطاقة التموينية تؤدي إلى المساهمة في الحد من الفقر لاسيما فقر الدخل (الفقر النسبي ,الفقر المدقع ,الفقر المطلق),فضلا عن ذلك

فعند قيام الاغنياء ببيع مفردات البطاقة التموينية لعدم رغبتهم في جودتها لشراء نوعيات افضل فان ذلك سوف يوفر هذه الكميات المباعة بأسعار أقل من قيمتها لذوي الدخول المحدودة .

ثالثا:كلفة البطاقة التموينية :

تبلغ نسبة الإنفاق على برنامج البطاقة التموينية (4.2%)من اجمالي الإنفاق العام بكلفة اجمالية تقدر(4.88) تريليون عراقي ما يساوي (4.2)مليار دولار اي مايمثل اضعاف كلفة برامج الحماية الإجتماعية الأخرى في العراق مجتمعة وهي لاتصل إلى الخمس من اجمالي الإنفاق الحكومي على البطاقة التموينية للفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع بنسبة (25%) (73), كما أن كلفة ايصال دولارواحدة من المواد التموينية إلى فقيرواحد يكلف الدولة ما يقارب (6.30) دولاروهي تعد كلفة باهظة حسب المعايير الدولية, وتشكل البطاقة التموينية جزاء مهما من نفقات الدولة ويمكن عن طريقها توجيه حركة الأسعار للمواد التموينية في السوق فعند عدم توفير وأحدة أو اكثر من مواد البطاقة التموينية ينعكس على ارتفاع أسعار هذه المواد في السوق المحلية وان التزام الدولة بتوفير مفردات البطاقة التموينية ساهم في خفض أسعار السوق أدنى من مستوى الأسعار العام في دول الجوار.

رابعا :التحليل القياسي وفقا لمنهجية ARDL

1:اختبار جذر الوحدة

يتضح من الجدول (23) نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي فولر الموسع)اعتمادا على السلاسل الزمنية ان المتغيرات(PR,NP) لم تستقر عند المستوى (At Level)أما المتغير(GR) استقر بوجود قاطع فقط أو قاطع و اتجاه عام أوبدون قاطع و اتجاه عام عند مستوى معنوية (1%) لذلك يتم اخذ الفروق(At First Difference) وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة عند الفروق الأولى يتضح ان اغلب المتغيرات استقرت عند الفرق الأول إذ استقر متغير(GR)بوجود قاطع و اتجاه وبوجود قاطع و اتجاه عام وبدون قاطع و اتجاه عام عند مستوى معنوية (1%),في حين يتضح ان المتغير(PR) لم يستقر بوجود قاطع و اتجاه وبوجود قاطع و اتجاه عام ولكنه استقر بدون قاطع و اتجاه عام عند مستوى معنوية (10%)أما المتغير(NP) استقر بوجود قاطع عند مستوى معنوية (1%)وبوجود قاطع و اتجاه عند مستوى معنوية (5%) و بدون قاطع و اتجاه عام عند مستوى معنوية(1%) وبمان هناك متغيرات استقرت عند المستوى وأخرى استقرت عند الفرق الأول لذا نرفض فرضية العدم (HO) التي تشير إلى وجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة (H1 ,(وان الانموذج الملائم للاختبار هو (ARDL)

جدول (23)اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية (unit root)ديكي –فولر الموسع للمدة 2004-2022

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		GR	PR	NP
With Constant	t-Statistic	-4.6814	-1.7180	-2.1312
	Prob.	*0.0006*	*0.4119*	*0.2342*
		***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9574	0.1789	-1.7084
	Prob.	*0.0016*	*0.9967*	*0.7255*
		***	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0328	0.2392	-1.4455
	Prob.	*0.0035*	*0.7480*	*0.1357*
		***	n0	n0
		At First Difference		
		d(GR)	d(PR)	d(NP)
With Constant	t-Statistic	-6.9850	-1.6421	-3.9355
	Prob.	*1.1416*	*0.4481*	*0.0049*
		***	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.9173	-2.6095	-4.2560
	Prob.	*7.3255*	*0.2791*	*0.0104*
		***	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.0231	-1.8643	-3.9597
	Prob.	*1.1660*	*0.0602*	*0.0002*
		***	*	***

Notes:
b: Lag Length based on SIC
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر:من أعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews)

2:تقدير نموذج ARDL

-يتضح من الجدول (24) نتائج التقدير الأولي وفقا لمنهجية (ARDL) والتي توضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع إذ ان قيمة (R-squared) بلغت (0.89) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (89%)من التغير الحاصل في المتغير التابع والنسبة المتبقية (11%) تعود لمتغيرات أخرى خارج الانموذج ,وان قيمة (Adjusted R-squared)بلغت (87%) ,و ان قيمة (F-statistic)بلغت (41.016)وهي تشير إلى ان الانموذج معنوي عند مستوى 1% ,وعليه سنرفض فرضية العدم (HO) ونقبل الفرضية البديلة اي ان النموذج المقدر معنوي

الجدول (24)نتائج تقدير انموذج(ARDL) الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PR(-1)	1.560901	0.130524	11.95873	0.0000
PR(-2)	-0.767603	0.141495	-5.424965	0.0000
GR	0.014424	0.013614	1.059490	0.2984
NP	-0.434675	0.344846	-1.260490	0.2179
NP(-1)	0.999879	0.424917	2.353116	0.0259
NP(-2)	-0.680133	0.296528	-2.293651	0.0295
C	4.879534	1.603800	3.042483	0.0051
R-squared	0.897848	Mean dependent var		21.90241
Adjusted R-squared	0.875958	S.D. dependent var		3.467084
S.E. of regression	1.221091	Akaike info criterion		3.414223
Sum squared resid	41.74976	Schwarz criterion		3.725292
Log likelihood	-52.74890	Hannan-Quinn criter.		3.521604
F-statistic	41.01694	Durbin-Watson stat		1.318523
Prob(F-statistic)	0.000000			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر:من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

أ-تحليل فترات الابطاء المثلى

يتضح من الشكل البياني(27) ان مدة الابطاء المثلى هي(2,0,2) وذلك اعتمادا على معيار(AKaike)إذ ان القيمة (0) تدل على عدم وجود تخلف زمني وان القيمة (2)تدل على وجود تخلف زمني لمدتين زمنيتين

الشكل (27)معيار(Akaike)للتخلف الزمني للانموذج

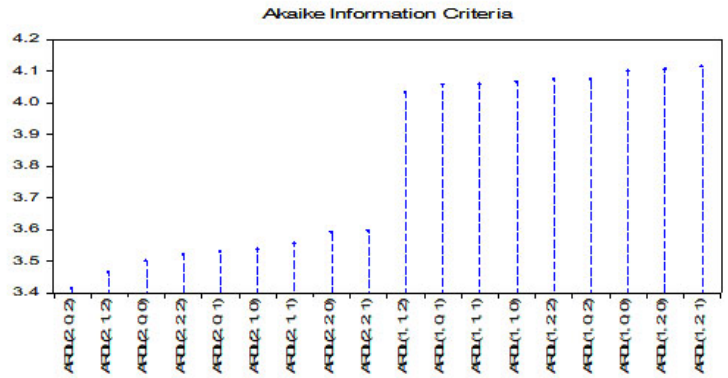

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

ب-اختبار الحدود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

يتم القيام باختبار الحدود (Bound Test)للتاكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات من عدمها, وذلك من خلال قيمة (F-statistic) ,واختبار فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود تكأمل مشترك بين المتغيرات

-من الجدول (25) نجد ان قيمة F المحتسبة (4.100) وهي اكبر من الحد الأدنى واصغر من الحد الاعلى عند مستوى معنوية 5% في هذه الحالة نقع في منطقة القرار غير الحاسم لذلك نفرض ان المتغيرات المستقلة(GR,NP) لذلك نبني على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

جدول (25)اختبار الحدود(Bound Test) والتكامل المشترك

Test Statistic	Value	k		
F-statistic	4.100308	2		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	3.17	4.14		
5%	3.79	4.85		
2.5%	4.41	5.52		
1%	5.15	6.36		

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

ج-الاختبار التشخيصية

الاختبار التسلسلي بين البواقي

- يتضح من الجدول(26) ان القيمة الاحتمالية F المحتسبة (0.1506) و0.019) Chi-Square)وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% .وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة أو ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة .

جدول (26)اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.197971	Prob. F(2,26)	0.1506
Obs*R-squared	7.833678	Prob. Chi-Square(2)	0.0199

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

-اختبار عدم تجانس التباين :

-يتضح من الجدول(27) ان القيم الاحتمالية غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان النموذج لايعاني من مشكلة عدم تجانس التباين

جدول (27)عدم التجانس(Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.166058	Prob. F(6,28)	0.3522
Obs*R-squared	6.997078	Prob. Chi-Square(6)	0.3211
Scaled explained SS	7.851740	Prob. Chi-Square(6)	0.2492

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

د-اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية

-من الرسم البياني (28)يتضح ان القيمة الاحتمالية ل (Jarque-Bera 0.43)وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية لذا نقبل الفرضية البديلة (H1) ونرفض فرضية العدم(H0).

شكل (28)اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء العشوائية(Histogram)

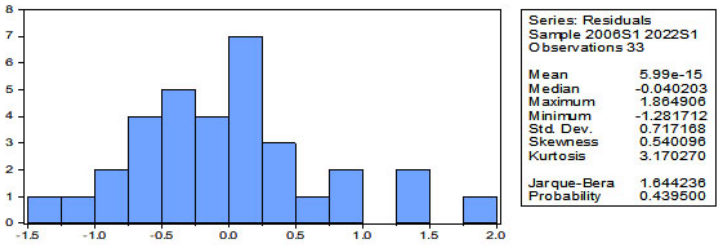

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

هـ-اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج المقدر

أ- اختبار استقرارية المعلمات (CUSUM)

-يتضح من الشكل(29)خلال هذا الاختبار ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمودي أو حدي القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات مستقرة عند مستوى معنوية 5%

شكل (29)اختبار(CUSUM)

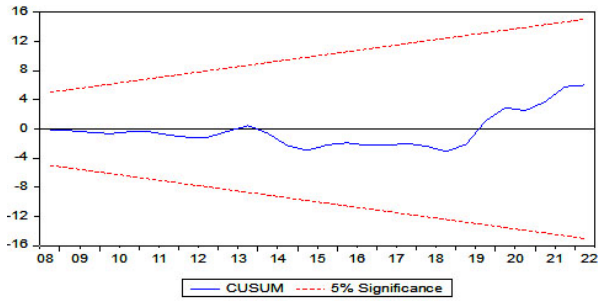

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

اختبار استقرارية المتغيرات الداخلة (CUSUM OF Squares):

- يوضح الشكل البياني (30)ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع خارج القيم الحرجة في بعض الفترات لذلك فان المعلمات غير مستقرة خلال الفترة الطويلة

شكل (30) CUSUM OF Squares

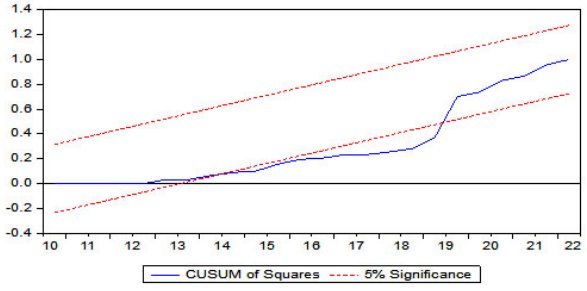

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

و-اختبار الاداءات التنبؤية للنموذج:

- يتضح من الشكل (31) ان قيم معامل (Theil U2 Coefficient)هي (0.42)وهي أقل من عدد الواحد الصحيح ,وان قيمة نسبة التحيز(0.000)(Bies proportion)وهي قريبة إلى الصفر,كما يتضح ان نسبة التباين (-Variance pro portion)(0.655),ونسبة التغاير(0.344)(Covarian proportion) وهي أقل من الواحد هذا يعني ان النموذج المقدر يمكن إستخدامه لأغراض التنبؤ بالمستقبل و اتخاذ القرارات اللازمة للسياسات الإقتصادية بشرط ان تكون قيمة Theil قريبة من الصفر.

شكل (31)الاداء التنبؤي للنموذج(Forecast)

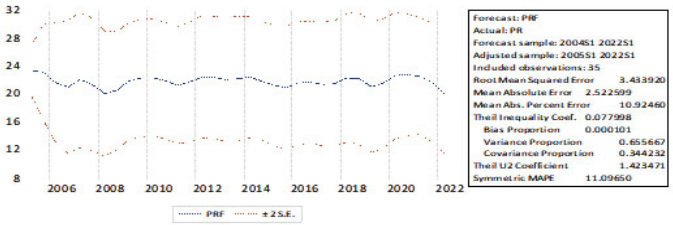

المصدر من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

ر-تقدير معالم الأجل القصير والأجل الطويل

-من الجدول (28)يتضح ان هناك علاقة طردية بين PR(-1) وPR في السنة الحالية وهي معنوية عند مستوى 5% حسب قيمة prob اي ان زيادة PR(-1) بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة PR بنسبة 0.7% وهذا مطابق للنظرية الإقتصادية ,أما المتغير GR فلم يكن معنوي عند مستوى 5% ,أما علاقة NP مع PR نلاحظ وجود علاقة عكسية وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان زيادة NP(-1) بنسبة 1% يؤدي إلى إنخفاض PR بنسبة (0.68%) وهذا مطابق للنظرية الإقتصادية ,في حين كانت معلمة تصحيح الخطأ (cointEq(-1))) سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.20) اي ان 20% من الأخطاء يتم تصحيحها خلال نفس المدة تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل ,أما في الأجل الطويل نلاحظ عدم معنوية المتغيرات (NP-GR) عند مستوى معنوية 5%

جدول (28) معالم الأجل القصير والأجل الطويل و نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: PR
Selected Model: ARDL(2, 0, 2)
Date: 05/06/24 Time: 09:59
Sample: 2004S1 2022S1
Included observations: 35

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PR(-1))	0.767603	0.141495	5.424965	0.0000
D(GR)	0.014424	0.013614	1.059490	0.2984
D(NP)	-0.434675	0.344846	-1.260490	0.2179
D(NP(-1))	-0.680133	0.296528	-2.293651	0.0295
CointEq(-1)	-0.206703	0.074752	-2.765194	0.0100

Cointeq = PR - (0.0698*GR -0.5560*NP + 23.6065)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GR	0.069782	0.080085	0.871350	0.3910
NP	-0.556009	1.394336	-0.398762	0.6931
C	23.606522	3.664890	6.441263	0.0000

المصدر: من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

الاستنتاجات

1 - إن تخفيض تخصيصات دعم برنامج البطاقة التموينية تطبيقا لشروط صندوق النقد الدولي في مسار الإصلاحات الإقتصادية في إلغاء الدعم الحكومي أدى إلى:

أ- استيراد مواد غذائية رديئة النوعية فضلا أن مفردات البطاقة التموينية بعد عام 2003 تميزت بعدم التنوع

ب- تقليص مفردات البطاقة التموينية دون الإهتمام بالدخول الحقيقية التي يحصل عليها الأفراد أوو اقع القطاع الإنتاجي في العراق

ج- عدم توزيع مفردات البطاقة التموينية لـ (12)شهرا بل هناك نقص في عدد الأشهر الموزعة بسبب عدم وجود خزين إستر اتيجي لدى وزارة التجارة يغطي كل اشهر السنة لأكثر مواد السلة الغذائية.

2 - يوجد هناك زيادة في أعداد المشمولين ببرنامج البطاقة التموينية بالنسبة إلى عدد السكان في بداية مدة البحث نتيجة غياب الرقابة وعدم وجود نظام الكتروني لتوحيد المعلومات لمنع الفساد الإداري والمالي.

3 - إن عدم التمييز بين الفقراء وغير الفقراء في توزيع مفردات البطاقة التموينية عمق من مشكلة الفقر وزاد من معاناة الفقراء في العراق .

4 - يتأثر نظام التموين في العراق بالأوضاع الأمنية والإقتصادية إذ ان المناطق التي كانت تعاني من الارهاب وسيطرة داعش لم تحصل على التموين في تلك الفترة .

5 - إن للقطاع الزراعي في العراق دور كبير في تأمين السلع الأساسية الضرورية للسلة الغذائية (الحنطة والشلب).

6 - عانى الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 من الأزمات المالية الداخلية والخارجية التي عمقت من الاختلالات التي لاتزال متجذرة في البلد, مما نتج عنه مایاتي:

أ- إن تأصل جذور الفقر في العراق لا تطابق حالة الدول الأخرى من حيث نقص الموارد المادية للدولة أو ضعف أمكانياتها الإقتصادية بل كان نتيجة للحروب وسيطرة الأنظمة الحاكمة على الموارد الإقتصادية للدولة وعدم توزيعها بشكل عادل, فضلا عن ضعف الاستر اتيجيات الخاصة بمعالجة الفقر.

التوصيات

1 - هناك حاجة ملحة إلى برنامج البطاقة التموينية وذلك بسبب الزيادة في نسبة الفقر إذ وصلت إلى 25% في عام 2022 أي أن ربع السكان يقعون تحت خط الفقر ولا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية وغير الغذائية من متطلبات العيش .

2 - لغرض تحسين برنامج البطاقة التموينية لابد من اعتماده كنظام غذائي أساسي ليس له بديل بسبب اعتماد الفقراء عليه بصورة رئيسية لتأمين الغذاء.

3 - زيادة تخصيصات دعم البطاقة التموينية ضمن الموازنة العامة للدولة لتحقيق الزيادة في عدد مفردات البطاقة التموينية و توفير الكميات الكافية من كل مادة والتنويع في مفردات البطاقة التموينية .

4 - قيام الدولة بإقامة مشاريع حكومية للإنتاج (الزراعي والصناعي) ودعم القطاع الزراعي وتشجيع القطاع الخاص لتحقيق الاكتفاء الذاتي ولتوفير مواد السلة الغذائية محليا و لتقليل أو الغاء الاستيراد لهذه الموادو توفير فرص العمل للعاطلين مما يقلل نسبة الفقر.

الهوامش

(1)هيفاء نجيب مهودر,الدعم الحكومي في الفكر الإقتصادي, مجلة الاقتصاد الخليجي ,مركز دراسات البصرة والخليج العربي,جامعة البصرة, العدد 23, 2012,ص 254 .

(2) احمد خليل الحسني ,الفقر والدولة, مطبعة الدار العربية , بغداد,2019,ص73.

(3) عبد الله الشيخ محمود الطاهر,مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ,مطابع جامعة الملك سعود, المملكة العربية السعودية ,1412هـ, ص190.

(4) احمد فوزي ملوخية ,الاقتصاد الجزئي, جامعة الاسكندرية ,مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب ,الاسكندرية ,2005,ص 386.

(5) صلاح نجيب العمر,اقتصاديات المالية العامة ,مطبعة العاني ,بغداد ,1981,ص175.

6-BradleyR.Schiller,TheMacroEconomyToday,TWELFTHEDITIN,2010,P.265.

(7) وفاء المهدأوي و انعام مزيد ,إصلاح الدعم الحكومي سيناريو العراق المستقبلي ,المجلة العر اقية للعلوم الااقتصادية ,الجامعة المستنصرية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,العدد الر ابع والعشرون ,2010 ,ص182.

(8) محمود حسين الوادي ,وزكريا احمد عزأم ,مبادئ المالية العامة , ط 1, دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة ,عمان ,2007, ص141-140.

(9) محمد احمد الافندي,مقدمة في الاقتصاد الجزئي ,الأمين للنشر والتوزيع ,صنعاء ,2012 ,ص 93.

(10) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ,حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ,إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الانماط الغذائية والصحية ,2022,ص 55 .

(11) عادل فليح العلي,المالية العامة والتشريع المالي,جامعة الموصل ,2002,ص65.

(12) عادل فليح العلي ,المالية العامة والقانون المالي والضريبي ,ط 2 ,اثراء للنشر والتوزيع ,عمان –الاردن ,2011 ,ص 76.

(13) رانيأمحمود عمارة ,المالية العامة الايرادات العامة ,ط1 ,مركزالدرأسات العربية للنشر والتوزيع ,القاهرة ,2015 ,ص 54.

14-Ursula Hicks,public Finance,1948,p 229.

(15) محمد فوزي ابو السعود واخرين,مبادئ الاقتصاد الكلي,دار التعليم الجامعي,الاسكندرية ,2015,ص 126-125 .

(16) محمود رياض عطية ,موجز في المالية العامة ,دار المعارف ,مصر, 1969,ص 76-75 .

(17) عبد المطلب عبد الحميد, اقتصاديات المالية العامة ,الدار الجامعية للنشر,الاسكندرية ,2005 , ص43-42.

18-Michael p.Todaro,Economic Development,Elighth Editin,2003,p.270-271 .

(19) شريف لطفي ,حماية المستهلكين في اقتصاد السوق ,الجزء لثاني,دار الشروق للطباعة,سنة 1993 م,ص6.

(20)محمد عبد العزيز عجمية ,التنمية الإقتصادية المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات , مكتبة طريق العلم,2008, ص 16 .

21-PETER BIRCH SORENSEN AND HANS JORGEN WHITTA-JACOBSEN ,INTRODUCIN ADVANCED GROWTH MACRO ECONOMICS AND BUSINESS CYCLES , SECOND EDITION , ,2010 ,P.422

(22)مهند خميس عبد حمود, قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الإقتصادي والفقر في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2019),اطروحة دكتوراه ,جامعة الفلوجة, كلية الإدارة والاقتصاد ,العراق,2021,ص 23-22.

(23) خضير عباس الندأوي ,البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية ,المجلة السياسية والدولية ,كلية العلوم السياسية ,جامعة النهرين, العدد12 ,2009 , ص206.

(24)روبرت ميرفي ,دروس مبسطة في الاقتصاد ,ترجمة رحاب صلاح الدين ,مؤسسة هنداوي ,المملكة المتحدة ,2013, ص232 .

(25) طارق العكيلي ,الاقتصاد الجزئي ,دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة الموصل ,2001,ص61.

(26) برنامج الأمن الغذائي العالمي ,المراجعة الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق,2018,ص33.

(27) سيدعلي موسى,فاطمة ملياني,دور الضمان الاجتماعي في التماسك الاجتماعي ,مجلة درأسات في علم اجتماع المنظمات ,المجلد 1,العدد 9, 2021, ص153 .

(28) محمد بن احمد الصالح ,الرعاية الإجتماعية في الاسلام وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودي, جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية, ط1, مكتبة الاسكندرية, الرياض ,1999,ص 49.

(29) اربك راشواي ,الكساد الكبير والصفقة الجديدة ,ترجمة ضياء وراد ,مؤسسة هنداوي للنشر,2014,ص111.

(30) رشا خليل عبد ,ضمانات حق العمل والضمان الاجتماعي على الصعيدين الدستوري والدولي ,جامعة ديإلى,كلية القانون,مجلة الفتح,العدد السابع والثلاثون,2008,ص6.

(31) عبد الهادي الفضلي ,مشكلة الفقر,ط4 ,دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ,بيروت ,1977 ,ص 43-42 .

32-Bradley R.Schiller,The Macro Economy Today,TWELFTH EDITION,2010,P.265.

(33) ماركو ايليا,التمويل متناهي الصغر (نصوص وحالات دراسية),ترجمة فادي قطان ,جامعة توربنو,كلية الإدارة ,ايطاليا ,2006,ص34.

(34) هوشيار معروف ,تحليل الاقتصاد الأقليمي والحضري,ط1 ,دار صفاء للنشر,الاردن ,عمان,2006 ,ص289 .

(35) ثأمر عبد العالي كاظم الشمري ,المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد العراقي,مجلة كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بابل, ,العدد 2 ,2012 ,ص225 .

(36) العراق ,وزارة التخطيط, الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر,2022-2018 .

(37) عدنان حسين يونس ورائد خضير عبيس ,دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة , ط 1 ,دار الايام للنشر,عمان,2015,ص 65.

(38) مقداد جاسم عبد واخرون ,القطاع الزراعي ودوره في معالجة البطالة في محافظة المثنى للمدة (2017-2003)مجلة المثنى للعلوم الادارية والإقتصادية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة المثنى ,2019,ص 124.

(39) مزاحم ماهر علي ,الإنتاج الزراعي في العراق بين الو اقع والطموح للمدة (2010-1990) مجلة المستنصرية للدرأسات العربية والدولية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,العدد 38 ,2012 ,ص 28-25 .

(40) سعود جايد العامري وعقيل حميد الحلو, مدخل معاصر في علم المالية العامة ,ط 2, دار المناهج للنشر,2022, ص42.

(41) سعود جابر مشكور وعقيل حميد جابر,مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق .جامعة المثنى .العراق .ط1 ,2016,ص45.

(42) عامر احمد محمد , دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق (دراسة ميدانية), مجلة الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية ,العدد التاسع والثمانون ,2011, ص 4 .

(43) عزت قنأوي ,اساسيات في المالية العامة ,دار العلم للنشر والتوزيع ,الفيوم,2006,ص73 .

(44) فاطمة سيد عبد القادر ,تحديات الأمن الصحي و آثارها الإقتصادية التنموية بالتطبيق على جائحة كورونا ,المجلة العربية للتنمية الادارية,جامعة الدول العربية,المجلد 44,العدد 4, 2021 ,ص 35.

(45) القران الكريم ,سورة التوبة,الاية 60.

(46) عبد الرحمن سيف سردار,اقتصاد الفقروتوزيع الدخل,دار الر اية للنشر والتوزيع ,عمان ,2015.ص15 .

(47) يخلف سهيل بن رشيد بن الهاشمي ,تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي الجز ائر انموذجا,الطبعة العربية , دار أمجد ,عمان,2015,ص 15-16.

(48) مجدي سعيد , تجربة بنك الفقراء , الدار العربية للعلوم-ناشرون ,بيروت ,2006 , ص37 .

(49) محمد عيسى الافغاني, الكفاح الاسلأمي في مشكلة الفقر,مطبعة الضمان-النجف الاشرف,1973 ,ص10.

(50) بسمة عبد الرحمن عودة و سوزان عبد الباقي ,مشكلة الفقر الحضري العراقي المعاصر,دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديو انية ,مجلة القادسية للعلوم الادارية والإقتصادية ,المجلد السادس عشر,العدد(1),2016,ص298 .

(51) عبد الرزاق الفارس ,الفقروتوزيع الدخل في الوطن العربي ,ط 1 ,مركز يوان الوحدة العربية ,بيروت , 2001 ,ص21 .

52-INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS WORD BANK ,institute August 2005 ,p 9 .

(53) هشام عياد ,اثر النمو الإقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الإقتصادية في الجز ائر والدول النامية خلال الفترة 2013-1970 ,اطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة ابي بكر بلقايد تلسمان ,2017-2016 ,ص 5.

54-YUDP.human development report poverty.oxfotd university.(New York.UNDP).1990.P.53.

(55) اية الله السيد مرتضى الحسيني الشيرازي ,استير اتيجية مكافحة الفقر في منهج الأمأم علي ابن ابي طالب (عليه السلأم),ط1 ,مؤسسة النبا للثقافة والاعلأم ,كربلاء المقدسة ,2012 ,ص13 .

(56) أميرة وحيد خطاب وشلال حميد سليمان ,أسباب اختلال الأمن الإقتصادي «الفقر انموذجا «دراسة نظرية ,مجلة اداب الر افدين ,جامعة الموصل ,العدد 91 , 2022, ص 488.

(57) محمد حسيني شيرازي , من أسباب الفقر والحرمان في العالم , ط1 ,مؤسسة المجتبى ,بيروت,2005,ص6 .

(58) حسن بوكرين , السبل والمنى في صناعة الفقر والغنى ,ترجمة ليلى الطويل , ط1, مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت ,2019,ص110 .

(59) سعد طه علأم وفريد احمد عبد العال ,اقتصاديات التنمية البشرية ,مكتبة الانجلو المصرية ,القاهرة ,2012 ,ص 302.

(60) خولة غريب فرج ,الفقر أسبابه و آثاره (حي طارق انموذج),مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية , لتربية بغداد الرصافة 3,العراق ,جامعة بابل,العدد 36 ,2017 ,ص 406.

61-Malaney Sachs and Pia Jeffrey ,The economic and Social burden of malaria ,USA2010,P.85

(62) نادية حصروري , تحليل وقياس الفقر في الجز ائر (رسالة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير,جامعة منتوري قسنطينة ,2008-2009 ,ص12.

63-Black Angel and Morin M Patrice, The impact of Poverty on child development and2

Educational Outcomes , MINISTRY OF SOCIAL , TEMANATO WHAKAHIATO ORA ,P.4

(64) صلاح هاشم زغير الاسدي وماهر ناصر عبد الله ,النمو السكاني ومشكلة السكن في مدينة السماوة 2025-2012 ,أوروك للعلوم الانسانية ,المجلد 7,العدد 4 –ج 2,2014 ,ص 219 220-.

(65) معإذ سعيد الرفأوي الجز ائري,الاقتصاد الجزئي ,الجامعة الافتراضية السورية ,2018 ,ص145 .

(66) فهد مغيمش حزيران الشمري واخرون , ط 1 ,السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدأمة قياس وتحليل ,دار الايأم للنشر والتوزيع ,عمان ,2017,ص118.

(67) العراق ,وزارة التخطيط والتعأون الانمائي وبيت الحكمة , التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (2009-2008),ص 104 .

(68)جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعأون الانمائي ,الاسترتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق ,ط 1 ,2009 ,ص 9-8.

(69)جمهورية العراق ,وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء ,مواجهة الفقر في العراق ,تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي ,2010 , ص

(70) الأمم المتحدة ,ملخص أوضاع العراق ,الشركاء الدوليون في العراق ,2010 ,ص63.

(71) فقر الأطفال في العراق, يونيسيف العراق قسم السياسة الإجتماعية ,2017 ,ص 85.

(72)فقر الأطفال في العراق, نفس المصدرالسابق.

المصادر

اولا: الكتب

1. احمد خليل الحسني ,الفقر والدولة, مطبعة الدار العربية , بغداد,2019
2. عبد الله الشيخ محمود الطاهر,مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ,مطابع جامعة الملك سعود, المملكة العربية السعودية ,1412هـ
3. احمد فوزي ملوخية ,الاقتصاد الجزئي, جامعة الاسكندرية ,مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب ,الاسكندرية ,2005,
4. صلاح نجيب العمر,اقتصاديات المالية العامة ,مطبعة العاني ,بغداد ,1981
5. محمود حسين الوادي ,وزكريا احمد عزأم ,مبادئ المالية العامة , ط 1, دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة ,عمان ,2007,
6. محمد احمد الافندي,مقدمة في الاقتصاد الجزئي ,الأمين للنشر والتوزيع ,صنعاء ,2012
7. عادل فليح العلي,المالية العامة والتشريع المالي,جامعة الموصل ,2002
8. عادل فليح العلي ,المالية العامة والقانون المالي والضريبي ,ط 2 ,اثراء للنشر والتوزيع ,عمان –الاردن ,2011 ,
9. رانيأمحمود عمارة ,المالية العامة الايرادات العامة ,ط1 ,مركزالدرأسات العربية للنشر والتوزيع ,القاهرة ,2015
10. محمد فوزي ابو السعود واخرين,مبادئ الاقتصاد الكلي,دار التعليم الجأمعي,الاسكندرية ,2015
11. محمود رياض عطية ,موجز في المالية العامة ,دار المعارف ,مصر, 1969,
12. عبد المطلب عبد الحميد, اقتصاديات المالية العامة ,الدار الجأمعية للنشر,الاسكندرية ,2005
13. شريف لطفي ,حماية المستهلكين في اقتصاد السوق ,الجزء لثاني,دار الشروق للطباعة,سنة 1993 م
14. محمد عبد العزيز عجمية ,التنمية الإقتصادية المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات , مكتبة طريق العلم,2008
15. روبرت ميرفي ,دروس مبسطة في الاقتصاد ,ترجمة رحاب صلاح الدين ,مؤسسة هندأوي ,المملكة المتحدة ,2013,
16. طارق العكيلي ,الاقتصاد الجزئي ,دار الكتب للطباعة والنشر, جأمهة الموصل ,2001,
17. محمد بن احمد الصالح ,الرعاية الإجتماعية في الاسلأم وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودي, جامعة الأمأم محمد بن سعود الاسلأمية, ط1, مكتبة الاسكندرية, الرياض ,1999,
18. اربك راشواي ,الكساد الكبير والصفقة الجديدة ,ترجمة ضياء وراد ,مؤسسة هندأوي للنشر,2014,
19. عبد الهادي الفضلي ,مشكلة الفقر,ط4 ,دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع ,بيروت ,1977 ,
20. هوشيار معروف ,تحليل الاقتصاد الأقليمي والحضري,ط1 ,دار صفاء للنشر,الاردن ,عمان,2006
21. عدنان حسين يونس ورائد خضير عبيس ,دور حاضنات الاعمال في تطوير المشاريع الصغيرة , ط 1 ,دار الايأم للنشر,عمان,2015
22. سعود جايد العامري وعقيل حميد الحلو, مدخل معاصر في علم المالية العامة ,ط 2, دار المناهج للنشر,2022,
23. سعود جابر مشكور وعقيل حميد جابر,مبادئ المالية العامة والتشريع المالي في العراق .جامعة المثنى .العراق .ط1 ,2016,
24. عزت قنأوي ,اساسيات في المالية العامة ,دار العلم للنشر والتوزيع ,الفيوم,2006.
25. عبد الرحمن سيف سردار,اقتصاد الفقروتوزيع الدخل,دار الر اية للنشر والتوزيع ,عمان ,2015.
26. يخلف سهيل بن رشيد بن الهاشمي ,تقنيات قياس وتحليل الفقر في الوطن العربي الجز ائر انموذجا,الطبعة العربية , دار أمجد ,عمان,2015
27. مجدي سعيد , تجربة بنك الفقراء , الدار العربية للعلوم-ناشرون ,بيروت ,2006
28. محمد عيسى الافغاني, الكفاح الاسلأمي في مشكلة الفقر,مطبعة الضمان-النجف الاشرف,1973 ,
29. عبد الرزاق الفارس ,الفقروتوزيع الدخل في الوطن العربي ,ط 1 ,مركز يوان الوحدة العربية ,بيروت , 2001 ,
30. اية الله السيد مرتضى الحسيني الشيرازي ,استير اتيجية مكافحة الفقر في منهج الامام علي ابن ابي طالب (عليه السلأم),ط1 ,مؤسسة النبا للثقافة والاعلام ,كربلاء المقدسة ,2012.
31. محمد حسيني شيرازي , من أسباب الفقر والحرمان في العالم , ط1 ,مؤسسة المجتبى ,بيروت,2005.
32. أميرة وحيد خطاب وشلال حميد سليمان ,أسباب اختلال الأمن الإقتصادي "الفقر انموذجا "دراسة نظرية ,مجلة اداب الر افدين ,جامعة الموصل ,العدد 91 , 2022
33. حسن بوكرين , السبل والمنى في صناعة الفقر والغنى ,ترجمة ليلى الطويل , ط1, مركز درأسات الوحدة العربية ,بيروت ,2019,
34. سعد طه علأم وفريد احمد عبد العال ,اقتصاديات التنمية البشرية ,مكتبة الانجلو المصرية ,القاهرة ,2012.
35. معاذ سعيد الرفأوي الجز ائري,الاقتصاد الجزئي ,الجامعة الافتراضية السورية ,2018.
36. فهد مغيمش حزيران الشمري واخرون , ط 1 ,السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدأمة قياس وتحليل ,دار الايأم للنشر والتوزيع ,عمان ,2017,

ثانيا :المجلات

1. هيفاء نجيب مهودر,الدعم الحكومي في الفكر الإقتصادي, مجلة الاقتصاد الخليجي ,مركز درأسات البصرة والخليج العربي,جامعة البصرة, العدد 23, 2012.
2. وفاء المهدأوي و انعام مزيد ,إصلاح الدعم الحكومي سيناريو العراق المستقبلي ,المجلة العر اقية للعلوم الاقتصادية ,الجامعة المستنصرية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,العدد الر ابع والعشرون ,2010.
3. خضير عباس الندأوي ,البطاقة التموينية في العراق بين الحاجات الوطنية والضغوط الخارجية ,المجلة السياسية والدولية ,كلية العلوم السياسية

,جامعة النهرين, العدد12 ,2009.
4. سيدعلي موسى,فاطمة ملياني,دور الضمان الاجتماعي في التماسك الاجتماعي ,مجلة درأسات في علم اجتماع المنضمات ,المجلد 1,العدد 9, 2021,
5. رشا خليل عبد ,ضمانات حق العمل والضمان الاجتماعي على الصعيدين الدستوري والدولي ,جامعة ديالى,كلية القانون,مجلة الفتح,العدد السابع والثلاثون,2008,
6. ثامر عبد العالي كاظم الشمري ,المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد العراقي,مجلة كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بابل, ,العدد 2 ,2012.
7. مقداد جاسم عبد واخرون ,القطاع الزراعي ودوره في معالجة البطالة في محافظة المثنى للمدة (2017-2003)مجلة المثنى للعلوم الادارية والإقتصادية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة المثنى ,2019.
8. مزاحم ماهر علي ,الإنتاج الزراعي في العراق بين الو اقع والطموح للمدة (2010-1990) مجلة المستنصرية للدرأسات العربية والدولية ,كلية الإدارة والاقتصاد ,جامعة بغداد ,العدد 38 ,2012.
9. عامر احمد محمد , دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق (دراسة ميدانية), مجلة الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية ,العدد التاسع والثمانون ,2011.
10. فاطمة سيد عبد القادر ,تحديات الأمن الصحي و آثارها الإقتصادية التنموية بالتطبيق على جائحة كورونا ,المجلة العربية للتنمية الادارية,جامعة الدول العربية,المجلد 44,العدد 4, 2021.
11. بسمة عبد الرحمن عودة و سوزان عبد الباقي ,مشكلة الفقر الحضري العراقي المعاصر,دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديو انية ,مجلة القادسية للعلوم الادارية والإقتصادية ,المجلد السادس عشر,العدد(1), 2016.
12. خولة غريب فرج ,الفقر أسبابه و آثاره (حي طارق انموذج),مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية , لتربية بغداد الرصافة 3,العراق ,جامعة بابل,العدد 36 ,2017 ,
13. صلاح هاشم زغير الاسدي وماهر ناصر عبد الله ,النمو السكاني ومشكلة السكن في مدينة السمأوة 2025-2012 ,أوروك للعلوم الانسانية ,المجلد 7,العدد 4 –,2014.

ثالثا :النشرات والتقارير

1. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ,حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ,إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الانماط الغذائية والصحية ,2022.
2. برنامج الأمن الغذائي العالمي ,المراجعة الاستر اتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية في العراق,2018.
3. العراق ,وزارة التخطيط, الاستر اتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر,2022-2018 .
4. العراق ,وزارة التخطيط والتعأون الانمائي وبيت الحكمة , التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق (2009-2008).
5. جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعأون الانمائي ,الاسترتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق ,ط 1 ,2009 .
6. جمهورية العراق ,وزارة التخطيط ,الجهاز المركزي للاحصاء ,مواجهة الفقر في العراق ,تقرير تحليلي حول الظروف المعيشية للشعب العراقي ,2010 ,
7. الأمم المتحدة ,ملخص أوضاع العراق ,الشركاء الدوليون في العراق ,2010 .
8. فقر الأطفال في العراق, يونيسيف العراق قسم السياسة الإجتماعية ,2017.

رابعا :الرسائل والاطاريح والدراسات

1. مهند خميس عبد حمود, قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الإقتصادي والفقر في الاقتصاد العراقي للمدة (2019-1996),اطروحة دكتوراه ,جامعة الفلوجة, كلية الإدارة والاقتصاد ,العراق,2021,
2. ماركو ايليا,التمويل متناهي الصغر (نصوص وحالات دراسية),ترجمة فادي قطان ,جامعة تورينو,كلية الإدارة ,ايطاليا ,2006.
3. هشأم عياد ,اثر النمو الإقتصادي على الفقر في وجود اللأمسأواة الإقتصادية في الجز ائروالدول النامية خلال الفترة 2013-1970 ,اطروحة دكتوراه ,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة ابي بكر بلقايد تلسمان ,2017-2016.
4. نادية حصروري , تحليل وقياس الفقر في الجز ائر(رسالة ماجستير, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التيسير,جامعة منتوري قسنطينة ,-2008 2009.

المصادر الاجنبية

1-Ursula Hicks,public Finance,1948

2-BradleyR.Schiller,TheMacroEconomyToday,TWELFTHEDITIN,2010

3-Michael p.Todaro,Economic Development,Elighth Editin,2003

4-PETER BIRCH SORENSEN AND HANS JORGEN WHITTA-JACOBSEN ,INTRODUCIN ADVANCED GROWTH MACRO ECONOMICS AND BUSINESS CYCLES , SECOND EDITION , ,2010

5-Bradley R.Schiller,The Macro Economy Today,TWELFTH EDITION,2010

6-INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS WORD BANK ,institute August 2005

7-YUDP.human development report poverty.oxfotd university.(New York.UNDP).1990

8-Malaney Sachs and Pia Jeffrey ,The economic and Social burden of malaria ,USA, 2010

9-Black Angel and Morin M Patrice, The impact of Poverty on child development and Educational Outcomes , MINISTRY OF SOCIAL TEMANATO WHAKAHIATO ORA